المشهد السياسي والحزبي

أنطوان شلحت

مدخـل

اســتمرت حكومة بنيامين نتنياهو خلال العام ٢٠١٧ في مواجهة الأزمة الداخلية الـذي تمثل جانبها المُهم في خضوع رئيســها إلــى التحقيق تحت طائلة التحذير في عدة شبهات فساد.

استمرت حكومة بنيامين نتنياهو خـلال العـام ٢٠١٧ فـي مواجهة الأزمة الداخلية الذي تمثل جانبها المُهم في خضوع رئيسها إلى التحقيق تحت طائلة التحذير في عدة شبهات فساد.

وتصاعدت هذه الأزمة مع إعلان الشــرطة الإسرائيلية، يوم ١٣ شباط ٢٠١٨، أنها توصي بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بتهمة تلقي رشــوة في ملفي ١٠٠٠ و٢٠٠٠. وردّاً على ذلك أكد نتنياهو عزمه على مواصلة قيادة الدولة بالرغم مــن التوصيات التي قدمتها الشــرطة. وأكد أقطاب الائتــلاف الحكومي، الوزراء موشــيه كحلــون ونفتالي بينيت وأفيغــدور ليبرمان، بالإضافة إلــى قادة الحزبين الحريديين شــاس ويهدوت هتوراة، أنهم ســيبقون في الحكومة وسينتظرون قرار المستشــار القانونــي أفيحاي مندلبليت بشــأن توصيات الشــرطة المتعلقة بملفي الفساد ضد نتنياهو.

كان من أبـرز أحـداث العام ٢٠١٧ انتخاب آفي غباي في شهر تموز رئيساً لحزب العمل.

كما أن الأزمة نفســها تفاقمت مع إعلان الشــرطة، يوم ١٨ شــباط ٢٠١٨، أنها اعتقلــت مقربين من رئيس الحكومة الإســرائيلية، بنيامــين نتنياهو، على خلفية ملف فساد ثالث تحقق فيه الشرطة، والمعروف بـ "ملف ٤٠٠٠".

فضــلاً عن ذلــك، كان من أبرز أحداث العام ٢٠١٧ انتخاب آفي غباي في شــهر

تموز رئيساً لحزب العمل، ومسارعته إلى خوض حملة لرسم صورة يمينية له، تسفر عـن جـذب ناخبي اليمين، ولـذا خرج بتشـكيلة تصريحات يمينية، أساسـها التنكر للعرب، وتأييد المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧.

وانتهـى العـام ٢٠١٧ بإصـدار "جمعية حقـوق المواطن" الإسـرائيلية، في أواخر شـهر تشـرين الثاني، تقريرا تلخيصيا خاصا يوثق سلسلة التشريعات والمبادرات التشـريعية التي شـهدها الكنيسـت الحالي (الكنيست الـ٢٠) الذي بـدأ ولايته في نيسـان ٢٠١٥، وتعبّر عن الجهد المحمـوم والمنهجي الذي يبذله اليمين الحاكم لتكريس وتعزيز مواقعه وسـلطته، في شـتى المرافق والمجالات، مـن خلال تضييق الحيز الديمقراطي في إسـرائيل. وترافق ذلك مع سـيل من التصريحـات والمواقـف التي تحذّر من مغبة هـذا الجهد. ويؤكد تقرير الجمعية الخاص هذا، الذي صدر تحت عنوان "تضييق الحيز الديمقراطي في الكنيست الـ ٢٠ – صورة الوضع"، أن إسـرائيل "تشـهد خلال الأعـوام الأخيرة توجها مثيرا للقلق الشديد نحو ضرب القيم الديمقراطية وطرح مبادرات عديدة معادية للديمقراطيـة" ويشـدّد علـى أن "أكثر ما يثير القلق، بشـكل خاص، هو حقيقة أن إحدى السـاحات المركزية التي تشـكل منطلقا لـدوس الديمقراطية وقيمها وللمساس بقواعد اللعبة الديمقراطية هي ساحة البرلمان نفسه، الذي يمثل قلب الديمقراطية ويفترض أن يكون رمزها وحصن الدفا ع عنها"، ذلك أنه "لما يُقال وما يُنفَّذ في السـاحة السياسـية ـ الحزبية، وخاصة في الكنيسـت، إسقاطات بعيـدة الأثـر على الجمهور الإسـرائيلي ومواقفـه وتوجهاتـه الديمقراطية، في قضايـا حقوق الإنسـان، وحقوق الأقليات السياسـية والاجتماعيـة أو الإثنية، وسلطة القانون وغيرها".

وتجسّـد جانب رئيس من جهد الكنيسـت في طرح مبادرات قانونية تسـعى إلى تقليـص صلاحيات المحكمة العليا الإسـرائيلية بحجة أنها تخلـق واقعا جديدا يخلّ بالتوازن الصحيح بين السلطات الثلاث ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ويتـم هذا كله ضمن ما تشـهده إسـرائيل فـي العقد الأخير مـن تبلور تيار اليمين إلى ناحية ما تسميه الأدبيات السياسية اليمين الجديد. وهذه حالة تعتبر تطورا لليمين التقليدي في إسرائيل، حيث إن هذا اليمين الجديد يتفق مع اليمين التقليـدي في توجهات حافظ عليها، وطـوّر توجهات جديدة لم تكن حاضرة في اليمـين التقليـدي، حيـث أن هذا الأخير إمـا انقطع عنهـا أو طورها في اتجاه مسارات أخرى.

وسبق أن لاحظنا أن اليمين الجديد في إسرائيل يدمج بين تصورات قومية مقطوعة عن تصورات ليبرالية رفع رايتها اليمين التقليدي، ولا سيما في الشأن المدني، وبين توجهات دينية ترى في الدين جزءاً لا يتجزأ من منظومة فكره. علاوة على ذلك فإن اليمين الجديد نتج من جرّاء تحولات سوسيو- ديمغرافية طرأت على المجتمع الإسرائيلي، والتقت مع تحولات فكرية طرأت على اليمين القومي والديني عقب حرب حزيران ١٩٦٧. بناء على ذلك فإن التحولات السوسيو- ديمغرافية إلى جانب التحولات الفكرية، والمدعومة بتحولات في البيئتين الإقليمية والدولية (ومنها العولمة وثقافة السوق)، أنتجت ما يمكن تسميته اليمين الجديد في إسرائيل.

كما نوهنا في الماضي أن هذا اليمين الجديد يحاول ترجمة سيطرته على السياسة في إسرائيل ضمن حالة من الهيمنة على المشهد العمومي في المجتمع الإسرائيلي، من خلال سلسلة طويلة من السياسات والإجراءات والقوانين التي تجسد سيطرته وتترجمها نحو هيمنة شاملة.

يدمج اليمين الجديد في إسرائيل بين تصورات قومية مقطوعة عن تصورات ليبرالية رفع رايتها اليمين التقليدي، وبين توجهات دينية ترى في الدين جزءاً لا يتجزأ من منظومة فكره.

سيركز هذا الفصل على أحدث مفاعيل هذه التطورات، وسيتوقف عند أبرز إحالاتها. وسنقوم بذلك بطريقة تعكس ضمن ما تعكس جوانب من الجدل الدائر داخل إسرائيل بهذا الشأن.

١. التحقيقات مع نتنياهو: المرحلة الحرجة

أعلنت الشرطة الإسرائيلية يوم ١٣ شباط ٢٠١٨، أنها توصي بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتهمة تلقي الرشوة وإساءة الائتمان والاحتيال في ملفي الفساد المعروفين بـ ١٠٠٠ و٢٠٠٠.

وأوضحت الشرطة أن التحقيقات في هذين الملفين بدأت قبل نحو عام ونصف عام، خضع خلالهما نتنياهو للتحقيق سبع مرات. وجرت التحقيقات في ثلاث قارات وتم خلالها جمع نحو ١٨٠ إفادة.

ويتعلق "الملف ١٠٠٠" بتلقي نتنياهو هدايا ثمينة بقيمة مليون شيكل من رجال أعمال بينهم الثري الأميركي أرنون ميلتشين، والثري الأسترالي جيمس باكر. وذكرت الشرطة أن نتنياهو حاول تمرير مشروع قانون كان سيمنح مكافآت ضريبية بقيمة ملايين الشواكل إلى ميلتشين لقاء هذه الهدايا. وكشفت النقاب عن أن الشاهد المركزي بهذا الخصوص هو وزير المالية الإسرائيلي السابق وعضو الكنيست الحالي يائير لبيد، رئيس حزب "يوجد مستقبل". وورد في توصيات

الشـرطة أن لبيد، الذي شـغل في الماضي منصب وزير المالية في حكومة نتنياهو السـابقة وأصبح بعد ذلك واحداً من أشد خصومه السياسيين، قدّم إلى الشرطة أدلة بالغة الأهمية تفيد بأن رئيس الحكومة حاول أن يدفع قدماً نحو تمديد قانون يعرف باسـم "قانون ميلتشـين ٢" من شـأنه منح إعفاءات ضريبية لرجال أعمال مقربين منه. وأضافت الشرطة أنه في مقابل الهدايا من رجل الأعمال الإسرائيلي أرنون ميلتشـين وآخرين، سـعى نتنياهو إلى تمديد قانون ("قانون ميلتشـين ١") يمنـح إعفـاءات ضريبية للإسـرائيليين العائدين إلى البلد لمدة عشـرة أعوام على الدخـل المكتسـب خارج البلد، لعشـرة أعوام أخرى، وهو مـا كان من الممكن أن يوفر عشـرات ملايين الدولارات لميلتشـين. كما أشارت الشرطة إلى أنه تم تقديم خدمـات سياسـية أخرى في مقابـل هدايا فاخرة أغدقها ميلتشـين على نتنياهو وزوجته وبلغت قيمتها نحو ٧٥٠ ألف شيكل شملت سيجاراً وزجاجات شمبانيا.

أما "الملف ٢٠٠٠" فيتعلق باتصالات أجراها نتنياهو مع ناشـر صحيفة "يديعوت أحرونـوت" أرنـون موزيس، بغية الحصـول على تغطية إعلاميـة وديّة على صفحات الجريدة في مقابل تقليص حجم انتشـار الصحيفة اليومية المجانية "يسـرائيل هيوم" المقربة من رئيس الحكومة.

وأوصت الشرطة أيضاً بتقديم لائحتي اتهام بالارتشاء ضد ميلتشين وموزيس.

وحتـى موعـد إعداد هـذا الفصل، أكد نتنياهـو عزمه على مواصلـة قيادة الدولة بالرغم من التوصيات التي قدمتها الشرطة. واستخف بتوصيات الشرطة هذه وقال إنها تنطوي على هذيان ولا تمت إلى الواقع بصلة، بل تعطي صورة معكوسة تماماً لما حدث بالفعل. وأضاف أن هذه التوصيات صدرت في إثر ضغوط كبيرة مورسـت علـى المحققـين، وأكـد أنها لا تحمل أي معنى مـن الناحية القانونيـة، وأن البت في الموضـوع هو من صلاحية الجهات القضائية المختصة فقط وفي مقدمها المستشـار القانوني للحكومة.

وتطـرق نتنياهـو إلى الاتهامات التي وجهت إليه، فقال إنه لم يعمل بتاتاً لمصلحته الشـخصية في أي من القضيتين بل قام بما فعله لمصلحة الدولة فقط. وأكد أن هذه التوصيـات لـن تفضي إلى أي شـيء وأنه سـيواصل أداء مهمـات منصبه. وأعرب عـن ثقتـه في أنه سـينال ثقـة الجمهور فـي الانتخابـات المقبلة وسـيظل على رأس عمله. ووصف هذه التوصيات بأنها متحيزة ومبالغ فيها، وهاجم رئيس حزب "يوجد مسـتقبل" عضو الكنيسـت يائير لبيد الذي أعلنت الشـرطة أنه شاهد مركزي ضده في "الملف ١٠٠٠".

يتعلق "الملف ٢٠٠٠" ف باتصالات أجراها نتنياهو مع ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" أرنون موزيس، بغية الحصول على تغطية إعلامية وديّة مقابل تقليص حجم انتشار "يسرائيل هيوم".

قـال نتـنياهو بـشأن القضايا قيد التحقيق إنه لم يعمل بتاتاً لمصلحته الشخصية، بل قام بما فعله لمصلحة الدولة فقط.

وأكد لبيد أنه قاوم ضغوطاً مارسها عليه نتنياهو للدفع قدماً بما يُسمى "قانون ميلتشين ٢". وأضاف أن الشرطة قامت بالاتصال به وطلبت منه الإدلاء بشهادة حول فترته كوزير للمالية، ومثل أي مواطن ملتزم بالقانون أدلى بشهادة قصيرة تطرّق فيها إلى محاولة تمديد "قانون ميلتشين" لعشرين عاماً.

وتوالت ردود الفعل في الحلبة السياسية الإسرائيلية على توصيات الشرطة هذه.

ورأت أحزاب المعارضة أن على نتنياهو تقديم استقالته.

وقال رئيس حزب العمل وتحالف "المعسكر الصهيوني" آفي غباي إن عهد نتنياهو قد ولّى، وأشار إلى أن رئيس الحكومة مسّ بالشرطة ومؤسسات الدولة بشكل لم يسبق له مثيل.

ودعت رئيسة حزب ميرتس زهافا غالئون رئيس الحكومة الى إعلان تعذره عن أداء منصبه بسبب توصيات الشرطة. وقالت إن نتنياهو لم يعد يتمتع بالشرعية لمواصلة تولي منصبه، ولا يمكن الاعتماد على شخص التصقت به قضايا فساد تنطوي على مثل هذه الخطورة.

تطرق ليبرمان إلى توصيات الشرطة بشأن رئيس الحكومة، قائلا إنه يمكن لنتنياهو مواصلة أداء مهمات منصبه إلى حين إدانته، إذا تمت بالفعل.

في المقابل أعرب جميع وزراء الليكود عن دعمهم لرئيس الحكومة. كذلك قال وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينيت، رئيس "البيت اليهودي"، إنه سيبقى في الحكومة وسينتظر قرار المستشار القانوني أفيحاي مندلبليت بشأن توصيات الشرطة المتعلقة بملفي الفساد ضد نتنياهو.

وأضاف بينيت أن تلقي أي رئيس حكومة هدايا بهذا النطاق الواسع وعلى مدة زمنية طويلة لا يتماشى مع آمال المواطن الإسرائيلي، لكن في الوقت نفسه أكد أن رئيس الحكومة يظل في مكانة البريء إلى أن تثبت إدانته، وأنه لذلك قرر انتظار قرار المستشار القانوني للحكومة في الملفين ضده.

وقال بينيت إنه كعضو في حكومتي نتنياهو السابقة والحالية يستطيع القول إن رئيس الحكومة يدير شؤون الدولة بشكل معقول وسوي، لكنه أضاف أن ثمة مهمة أخرى لرئيس الحكومة هي أن يكون نموذجاً شخصياً للجمهور الإسرائيلي عموماً وللشباب بشكل خاص.

كما تطرق وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، رئيس "إسرائيل بيتنا"، إلى توصيات الشرطة بشأن رئيس الحكومة فقال إنه يمكن لنتنياهو مواصلة أداء مهمات منصبه إلى حين إدانته، إذا تمت بالفعل. وأكد أنه سيبقى في الحكومة.

وأكد وزير المالية موشيه كحلون، رئيس "كلنا"، أنه بموجب القانون يجوز فقط للمستشار القانوني للحكومة أن يتخذ قراراً بشأن تقديم لائحة اتهام ضد رئيس

الحكومة، وبالتالي فإنه سيواصل إلى حينه إدارة شؤون الدولة الاقتصادية من داخل الحكومة. ودعا كحلون السياسيين من اليمين واليسار إلى الكف عن التهجم على الشرطة وأجهزة تطبيق القانون، وإتاحة المجال لها للعمل بشكل مستقل وهادئ من دون ممارسة ضغوط عليها.

وقال المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت إن تحقيقات الشرطة أجريت بصورة مهنية ومن خلال التعاون التام مع مكتبه. وأعرب عن ثقته في محققي الشرطة، وأشار إلى أن نشر توصيات الشرطة بتقديم رئيس الحكومة إلى المحاكمة بشبهة تلقي الرشوة، وإساءة الائتمان، والاحتيال، تم بموافقته وموافقة المدعي العام شاي نيتسان.

ولم يستبعد المستشار القانوني وجود خلافات بين الشرطة والجهاز القضائي، لكنه أكد أن هدف الجميع هو العمل بكل الوسائل المتاحة من أجل إظهار الحقيقة. كما أكد أنه في حال توفّر الأدلة الكافية لتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة لن يتردّد في الإقدام على ذلك، مشدّداً على أنه ما من أحد فوق القانون.

وأعلنت وزارة العدل الإسرائيلية أن هناك تنسيقاً كاملاً وتعاوناً ممتازاً بين المستشار القانوني للحكومة والنيابة العامة من جهة، والشرطة من جهة أخرى، فيما يتعلق بملفات التحقيق مع نتنياهو.

وأوضحت الوزارة أن نشر إعلان الشرطة بشأن انتهاء التحقيقات تم بإيعاز من المستشار القانوني وبموافقته وموافقة المدعي العام مسبقاً كما هو مطلوب ومتبع. وأكدت أن الموقف القانوني النهائيّ من هذين الملفين ستتم بلورته بعد قيام النيابة العامة بإجراء درس دقيق للأدلة التي جرى جمعها خلال التحقيق.

وجاء بيان وزارة العدل هذا في إثر أنباء صحافية أفادت بأن النيابة العامة وجهت انتقادات شديدة إلى الشرطة لقيامها بنشر توصياتها في الملفين قبل استكمال أعمال التحقيق.

ورجحت وزيرة العدل الإسرائيلية أييلت شاكيد ("البيت اليهودي") أن يبتّ مندلبليت ونيتسان في مسألة تقديم لائحة اتهام بحق رئيس الحكومة في غضون الأشهر القليلة المقبلة، وأكدت أنه يجب انتظار قرارهما والتحلي بالصبر.

وردّاً على سؤال حول ما إذا كان يتعين على نتنياهو الاستقالة من منصبه في حال تقديم لائحة اتهام ضده، قالت شاكيد إن القانون الإسرائيلي الساري حالياً "لا يلزم رئيس الحكومة بالاستقالة إلا بعد إدانته في المحكمة.[1]

لا شك في أن توصيات الشرطة تشير إلى وقوف نتنياهو وحكومته أمام مرحلة

حرجة. ومن المتوقع أن تترتب على هذه المرحلة أبعاد سياسية مهمة بشأن مستقبل نتنياهو السياسي، ومستقبل حكومته الحالية.

٢. مستقبل نتنياهو

بات مستقبل نتنياهو السياسي على المحك أكثر فأكثر في ضوء ما سيترتب على هذه التوصيات من نتائج.

وبرأينا فإن مستقبل نتنياهو السياسي بات على المحك أكثر فأكثر في ضوء ما سيترتب على هذه التوصيات من نتائج، فإذا ما خرج منها من دون لائحة اتهام فإن ذلك قد يدشّن عهدا جديدا من حياته السياسية يكون فيه ليس رئيس الحكومة فقط بل الزعيم الوحيد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، لأن ذلك سوف يؤكد لقواعده الاجتماعية بأنه مُلاحق سياسيا أكثر من أي رئيس حكومة وقائد سياسي آخر في تاريخ إسرائيل، وذلك بسبب مواقفه السياسية، كما صرح مرارا وتكرارا، مما سوف يزيد شعبيته أمام قواعده الاجتماعية– الانتخابية الشعبية واليمينية، وسيبقى قائد اليمين للأعوام المقبلة ورئيس الحكومة لأعوام كثيرة كما وعد.

أما في حالة تقديم لائحة اتهام فإن ذلك سوف يشكل نهاية لحياته السياسية ويفتح المجال أمام حراك كبير في المشهد السياسي الإسرائيلي، ليس بالضرورة أن تكون حدوده المشهد الحزبي الحالي.

ومثلما أشرنا في العديد من الأدبيات التي أصدرها مركز "مدار" منذ بدء التحقيقات مع رئيس الحكومة، قد يؤدي سقوط نتنياهو إلى ظهور لاعبين جدد في المشهد السياسي– الحزبي في إسرائيل، من خلال تشكيل حزب جديد أو ربما أحزاب جديدة، برئاسة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه يعلون، أو رئيس هيئة الأركان العامة السابق غابي أشكنازي، وهما من الشخصيات التي تستطيع جذب قطاعات انتخابية من قواعد حزب الليكود.

إذا ما خرج نتنياهو من دون لائحة اتهام، فإن ذلك قد يدشّن عهدا جديدا من حياته السياسية يكون فيه ليس رئيس الحكومة فقط بل الزعيم الوحيد لإسرائيل في المرحلة المقبلة.

وما يبدو واضحا حاليا أن اليمين لا يرغب في سقوط نتنياهو في هذه المرحلة، لأن ذلك يعني بعثرة الخارطة السياسية والحزبية، مما يسمح بدخول لاعبين جدد ينتظرون سقوط نتنياهو وقد يشكلون بديلا للحكومة الحالية التي تعتبر الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، خاصة وأن الحكومة تقف على مفترق طرق يصفه اليمين بأنه تاريخي بسبب دخول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، والذي يعتبره اليمين فرصة لتحقيق مشروعه الاستيطاني وإنهاء خيار حل الدولتين، وضم مناطق "ج" في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. ويخشى اليمين من أن سقوط نتنياهو والحكومة الحالية قد يضيّع عليه فرصة استغلال هذا الظرف مثلما ينبغي.

ويعلـم أعضاء كثر من حزب الليكـود أن انتصار الحزب مرارا جاء بفضل وجود نتنياهـو كقائـد للحزب، كما يعلمون وخاصة الحلقة المقربة من نتنياهو وهم من ذوي التأثير الكبير على الليكود (مثل الوزراء زئيف إلكين، يوفال شتاينيتس، ياريف ليفين، ميري ريغف وغيرهم)، أن سقوط نتنياهو قد يضرب تمثيل الحزب في الكنيست في انتخابـات جديـدة، كما أنه سـيفتح الصراع على قيادة الحزب بـين وزراء يرون في أنفسـهم ورثة نتنياهو (مثل غلعاد إردان ويسـرائيل كاتس ورئيس الكنيسـت يولي إدلشـتاين) وقيادات خرجت من الحياة السياسـية بسـبب نتنياهو (غدعون سـاعر، وربما موشيه يعلون).

يضـاف إلى هذا حقيقـة يعرفها الليكود، أن اسـتطلاعات الرأي الأخيرة تشـير إلـى ازديـاد قوة حزب "يوجد مسـتقبل" برئاسـة لبيـد، وبعض هذه الاسـتطلاعات يعطيـه إمـكان الحصول على أكبر عـدد من المقاعد. وواضح لهـم أن غياب نتنياهو سـوف يضعـف الحـزب أكثر فأكثـر أمام "يوجد مسـتقبل". هـذا بالإضافة إلى أن سـقوط نتنياهو قد يضعف الحزب أمام أحزاب اليمين الأخرى مثل "البيت اليهودي" و"إسرائيل بيتنا" برئاسة ليبرمان.

مـع هـذا كله، تنطوي المرحلة الحالية على أمر غامض بالنسـبة لمسـتقبل نتنياهو السياسي ولمستقبل المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل.

مـن الناحيـة القانونية، ينـص القانون الإسـرائيلي على أن المستشـار القانوني للحكومة هو الجهة الوحيدة المخولة صلاحية تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة. وكأيّ عضو كنيست، يحق لرئيس الحكومة الطلب من الكنيست منحه حصانة برلمانية مـن المحاكمة الجنائية، لأسـباب محـددة ينص عليها القانـون، وذلك خلال ٣٠ يوما منذ حصوله على نسخة من لائحة الاتهام المقدمة ضده. وبالرغم من أن تقديم لائحة الاتهام يمثل مرحلة متقدمة، نسبيا، في الإجراء الجنائي، إلا إن النصوص القانونية السـارية اليوم لا تلزم رئيس الحكومة، صراحة، بإخلاء منصبه ـ لا مؤقتا ولا نهائيا ـ فور أو بعد تقديم لائحة الاتهام بحقه.

لكن المقرر هنا، في حال تقديم لائحة اتهام جنائية بحق رئيس الحكومة، هو المبدأ الموجـه الذي وضعتـه المحكمة العليا ضمن قرارين منفصلين أصدرتهما في قضيتي درعي ـ بنحاسي (الوزير أرييه درعي وعضو الكنيست السابق رفائيل بنحاسي) قبل أكثر من عشـرين عاما: تقديم لائحة اتهام ينطوي على مخالفة خطيرة يُلزم بإقصاء وزير عن منصبه إذا لم يبادر إلى تقديم اسـتقالته بنفسـه. وقد توصلت المحكمة إلى هذا المبدأ بعد التمييز بين "شروط الأهلية لممارسة المنصب" كما حددها القانون، من

قـد يـؤدي سـقوط نتنياهو إلى ظهور لاعبين جدد في المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل، من خلال تشكيل حزب جديد أو ربما أحـزاب جديدة، برئاسة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه يـعـلـون، أو رئـيـس هيئة الأركـان العامة السابق غابي أشكنازي.

جهة، وبين "مدى معقولية تحكيم الرأي من جانب رئيس الحكومة بشأن إقصاء وزير عن منصبه بعد تقديم لائحة اتهام جنائية خطيرة بحقه" من جهة أخرى.

ويقول مؤيدو استقالة رئيس الحكومة إنه إذا كان هذا ما أقرته المحكمة بالنسبة لمنصب الوزير، فكم بالحري أنه ينطبق، بصورة أعمق وأوسع، على منصب رئيس الحكومة، الأكثر مسؤولية والأشد خطورة، بينما يقول المعارضون إن الحالتين مختلفتان - فالوزير يتم تعيينه من قبل رئيس الحكومة، بينما رئيس الحكومة يتم انتخابه من طرف الجمهور، حتى وإن بصورة غير مباشرة. إضافة إلى ذلك، فإن استقالة رئيس الحكومة تؤدي إلى استقالة الحكومة كلها والذهاب إلى انتخابات برلمانية جديدة، بينما استقالة/ إقصاء وزير لا توصل إلى مثل هذه النتيجة الحادة والبعيدة الأثر.[٢]

يعلم أعضاء كثر من حزب الليكود أن انتصار الحزب مرارا جاء بفضل وجود نتنياهو كقائد للحزب، وأن سقوطه قد يضرب تمثيل الحزب في الكنيست في انتخابات جديدة، كما أنه سيفتح الصراع على قيادة الحزب بين وزراء يرون في أنفسهم ورثة نتنياهو.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد أقل من أسبوع من توصية الشرطة بتوجيه لائحة اتهام ضد نتنياهو في ملفي الفساد ١٠٠٠ و٢٠٠٠، أعلنت الشرطة (في ٢٠١٨/٢/١٨) أنها اعتقلت العديد من المسؤولين الرفيعين في شركة "بيزك" للاتصالات في نطاق تحقيقات تجريها في ملف الفساد المعروف باسم "ملف ٤٠٠٠" ويخص مقربين من رئيس الحكومة نتنياهو، بعد حدوث تطور كبير في هذه القضية. وأضافت الشرطة أنه في إثر أدلة كشفتها هيئة الأوراق المالية الإسرائيلية خلال تحقيق ضد "بيزك" وأثارت شبهات بشأن ارتكاب مخالفات إضافية، تم إطلاق تحقيق جديد من طرف محققين من الهيئة ووحدة "لاهف ٤٣٣" لمكافحة الفساد، وتم اعتقال عدة أشخاص مشتبه بهم ضمن التحقيق، بمن في ذلك مسؤولون رفيعون في "بيزك"، ومقربون من نتنياهو.

وتشتبه الشرطة بأن شاؤول ألوفيتش، مالك موقع "واللا" الإخباري، ومالك معظم أسهم "بيزك"، حاول التأثير على تغطية نتنياهو في الموقع في مقابل خدمات لـ"بيزك". ويُتهّم المدير العام لوزارة الاتصال الإسرائيلية، شلومو فيلبر، بالسماح لـ"بيزك" بشراء أسهم في شركة "يس" للكوابل بشكل غير قانوني. وتم تعيين فيلبر في هذا المنصب من جانب نتنياهو، الذي كان وزير الاتصال قبل تسليم الحقيبة إلى وزير آخر من الليكود. وأوضحت الشرطة أن فحوى الشبهات يدور حول قيام رئيس الحكومة عندما كان يحتفظ بحقيبة الاتصال بوقف إصلاحات لا تصب في صالح شركة "بيزك" في مقابل قيام رجل الأعمال شاؤول ألوفيتش من مالكي "بيزك" وموقع "واللا" الإخباري بتغطية أخبار رئيس الحكومة بصورة إيجابية في الموقع. وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن المدير التنفيذي لموقع "واللا" إيلان يشوعا هو شاهد

تشتبه الشرطة بأن شاؤول ألوفيتش، مالك موقع "واللا" الإخباري، ومالك معظم أسهم "بيزك"، حاول التأثير على تغطية نتنياهو في الموقع في مقابل خدمات لـ"بيزك".

مركزي في القضية، وأشارت إلى أنه أكد أنه واجه ضغوطاً هائلة لدفن تقارير سلبية حول نتنياهو، وتشجيع تقارير إيجابية بخصوص زوجته سارة. وقال ينون ميغال، الذي كان محررا لموقع "واللا" في الماضي، إنه واجه هو أيضاً ضغوطاً لتغطية نتنياهو وعائلته بصورة إيجابية في الموقع.[٣]

وشهدت الوقائع المرتبطة بـ"الملف ٤٠٠٠" تطورات سريعة. فقد أعلنت النيابة الإسرائيلية العامة (في ٢٠١٨/٣/٥) أن المستشار السابق لعائلة نتنياهو لشؤون الإعلام نير حيفتس أصبح "شاهد ملك" آخر في قضية "بيزك– واللا"، وذلك بعد أن وقع اتفاقاً مع النيابة العامة بهذا الشأن. ووصفت مصادر رفيعة في النيابة هذا التطور بأنه درامي قد يساعد في تعزيز الأدلة ضد نتنياهو في هذه القضية.

وحيفتس هو "شاهد الملك" الثالث من بين الأكثر قرباً من رئيس الحكومة.

وينضم حيفتس بذلك إلى شلومو فيلبر، المدير العام السابق لوزارة الاتصال والمقرب من رئيس الحكومة، الذي وقّع على اتفاق ليصبح "شاهد ملك" وقد يساعد في تجريم نتنياهو في القضية. وعلى الرغم من أن فيلبر وقّع على اتفاق، إلا إن المحققين يعتقدون بأن حيفتس قد يسهم إسهاماً كبيراً في التحقيق، ولذلك حاولوا تجنيده هو أيضاً.

شهدت الوقائع المرتبطة بـ"الملف ٤٠٠٠" تطورات سريعة. فقد أعلنت النيابة الإسرائيلية العامة (في ٢٠١٨/٣/٥) أن المستشار السابق لعائلة نتنياهو لشؤون الإعلام نير حيفتس أصبح "شاهد ملك" آخر في قضية "بيزك- واللا".

وفي العام الفائت وافق آري هارو، الذي شغل منصب كبير موظفي ديوان نتنياهو لمدة عام في ٢٠١٤، على أن يصبح "شاهد ملك" وعلى تزويد الشرطة بمعلومات عن الملفين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ في مقابل عقوبة أخف في تهم منفصلة ضده.

كما قامت الشرطة (في ٢٠١٨/٣/٣) بإجراء تحقيق تحت طائلة التحذير مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وزوجته سارة لأول مرة في "الملف ٤٠٠٠". واستجوب محققون من الشرطة نتنياهو في منزل رئيس الحكومة الرسمي في القدس، بينما تم استجواب زوجته سارة بشكل منفصل لمدة ٥ ساعات في مقر وحدة "لاهف ٤٣٣" لمكافحة الفساد في اللد. وتم استجواب ألوفيتش وحيفتس في الوقت ذاته. ورفضت مصادر الشرطة الرد على أسئلة وسائل إعلام فيما إذا كان التحقيق مع رئيس الحكومة وزوجته تمّ باعتبارهما مشتبهاً بهما.

وقالت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة إنه خلال التحقيق، تم عرض تسجيلات صوتية على رئيس الحكومة يتباحث فيها ألوفيتش مع المدير التنفيذي لموقع "واللا" إيلان يشوعا بشأن تغطية عائلة نتنياهو، بالإضافة إلى رسائل على تطبيق "واتس آب" أرسلتها زوجة نتنياهو إلى زوجة ألوفيتش وضغطت عليها لإزالة تغطية سلبية للعائلة.

وأضافت القناة أن نتنياهو أقرّ بأنه تباحث حول موضوع تغطية "واللا" مع ألوفيتش عدة مرات، لكنه في الوقت عينه أكد أن ذلك تناول جوانب إيديولوجية للتغطية، ونفى أن

يكون وعد بتقديم خدمات في مقابل تغيير تغطية الموقع. وقالت سارة نتنياهو للمحققين إن زوجها لم يكن يعلم بأمر الرسائل إلى زوجة ألوفيتش. وادعت أنها طلبت منها تحسين التغطية كصديقة، ولم تتدخل أبداً بأعمال متعلقة بـ"بيزك".

ونقلت قناة التلفزة الإسرائيلية "حداشوت" عن مطلعين على مجريات التحقيق قولهم إن الشبهات ضد نتنياهو في "الملف ٤٠٠٠" أكثر خطورة من تلك المنسوبة له في ملفي ١٠٠٠ و٢٠٠٠، واللذين أوصت الشرطة في كل منهما بتوجيه تهم الاحتيال وخيانة الأمانة وتلقي الرشوة ضد نتنياهو. وأضافت القناة أن المحققين يعتقدون أن الأدلة التي بحيازتهم، بما في ذلك الشهادات والأدلة المادية والتسجيلات الصوتية، تربط نتنياهو وزوجته مباشرة بالشبهات المتداولة.[٤]

٣. حزب العمل: انتخاب آفي غباي رئيسا جديداً

انتخب آفي غباي رئيساً لحزب العمل في الجولة الثانية من الانتخابات الداخلية في هذا الحزب، التي جرت يوم ١٠ تموز ٢٠١٧، وتغلب فيها على عضو الكنيست عمير بيرتس.

انتخب آفي غباي رئيساً لحزب العمل في الجولة الثانية من الانتخابات الداخلية في هذا الحزب، التي جرت يوم ١٠ تموز ٢٠١٧، وتغلب فيها على عضو الكنيست عمير بيرتس.

وغباي مولود في شباط ١٩٦٧ لعائلة يهودية من أصول مغربية، في حي البقعة في القدس، وهو السابع بين ثمانية أشقاء. وتسرح من الجيش الإسرائيلي برتبة رائد من وحدة التصنت ٨٢٠٠.

في العام ١٩٩١ حصل على شهادة البكالوريوس في موضوع الاقتصاد من الجامعة العبرية في القدس، وبعد ذلك حصل على الماجستير في موضوع إدارة الأعمال. وعمل كمركز الطاقم الإعلامي في شعبة الميزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية.

انتقل في العام ١٩٩٨ للعمل في شركة الاتصالات العملاقة "بيزك"، كمساعد لمدير عام الشركة، ثم تم تعيينه نائبا لمدير عام "بيزك" لشؤون الموارد البشرية، وبعد ذلك عُيّن مديرا عاما لـ"بيزك الدولية"، وفي العام ٢٠٠٧ جرى تعيينه مديرا عاما للشركة، وبقي في هذا المنصب حتى العام ٢٠١٣.

في العام ٢٠١٤ ترأس لجنة تقصي حقائق حكومية حول انهيار خدمات مستشفى "هداسا" في القدس. وفي العام نفسه انضم إلى حزب "كلنا"، الذي أسسه وتزعمه وزير المالية الحالي، موشيه كحلون، لكن غباي لم يحصل على مكان في قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست.

بعد انتخابات العام ٢٠١٥ تم تعيين غباي وزيرا لحماية البيئة. واستقال من حكومة نتنياهو في منتصف العام ٢٠١٦ على خلفية معارضته لخطة الغاز، واحتجاجا على تعيين أفيغدور ليبرمان وزيرا للدفاع مكان موشيه يعلون. بعد ذلك انضم إلى حزب العمل.

١.٣ غباي يغازل اليمين

بعد انتخابه أدلى غباي بمقولات أثارت نقاشا في الحلبة السياسية الإسرائيلية وفي حزب العمل حول توجهه السياسي واستراتيجيته الانتخابية.

وصدرت عن غباي أربع مقولات أساسية، كانت على النحو التالي:

قال غباي إنه في كل حكومة سوف يشكلها لن يشرك "القائمة المشتركة" في الائتلاف الحكومي.

- أولاً: إعلانه أنه في كل حكومة سوف يشكلها لن يشرك "القائمة المشتركة" في الائتلاف الحكومي، ووصف "المشتركة" بأنها قائمة معادية لإسرائيل ومشغولة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس. وذلك على الرغم من أن الاستطلاعات التي نشرت في الفترة الأخيرة تفيد أن إسقاط اليمين أو الحكومة الحالية لن يكون بدون دعم "القائمة المشتركة"، وذلك على فرض أن أحزاب الائتلاف الحكومي الحالية لن تكون جزءاً من حكومة يشكلها غباي، لا سيّما بعد إعلان وزير المالية موشيه كحلون رئيس حزب "كلنا" (الحزب الذي بدأ فيه غباي حياته السياسية) وأفيغدور ليبرمان رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أنهما لن ينضما إلى حكومة يشكلها "العمل". وقد رافق هذا التصريح هجوم شنه غباي ضد عضو الكنيست العربي في تحالف "المعسكر الصهيوني" زهير بهلول أشار خلاله إلى أن هذا الأخير لن يكون جزءاً من "المعسكر الصهيوني" في المرحلة المقبلة.[٥]
- ثانيا: تصريحه بأن كل تسوية سياسية أو حل دائم مع الفلسطينيين لا يجب أن يرافقه تفكيك للمستوطنات، وهو بذلك انسجم مع سلسلة من التصريحات التي أطلقها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الفترة الأخيرة بأنه لن يكون هناك بعد الآن إخلاء وتفكيك مستوطنات. وأوضح غباي أن الله وعد إبراهيم بكل "أرض إسرائيل"، لكنه أبدى استعداده لحل الدولتين، حيث قال إنه "يؤمن بأن كل "أرض إسرائيل" لنا، ولكن بسبب وجود ٤,٥ مليون فلسطيني، على إسرائيل التوصل إلى تسوية من أجل إيجاد وضع نعيش فيه في دولة خاصتنا ذات غالبية يهودية، وهم يعيشون في دولة خاصة بهم"، زاعما أنه يعتقد بحل الدولتين لكنه لا ينشغل بحقوق الفلسطينيين. وأضاف "إذا تمكنا من التوصل إلى اتفاق سلام، فأنا أعتقد أنه يجب إيجاد حلول إبداعية من أجل تجنب إخلاء مستوطنات".[٦]

صرح غباي أن كل تسوية سياسية أو حل دائم مع الفلسطينيين لا يجب أن يرافقه تفكيك للمستوطنات.

- ثالثا: دعمه لقرارات الحكومة الأخيرة بشأن طرد اللاجئين المهاجرين من أفريقيا، وتنص هذه القرارات على طرد هؤلاء اللاجئين إلى دولة

ثالثــة أو اعتقالهــم بدون تقييد المدة إذا رفضوا ذلك. وقد طلب غباي من أعضاء الكنيســت من "المعســكر الصهيوني" التصويت مع الحكومة في هذه المسألة.[٧]

- رابعــا: مقولته أن اليســار نســي ما معنى أن يكــون يهوديا، وهي مقولة ســبق أن قالها نتنياهو عشــية انتخابات ١٩٩٦، وقالها في حينه في أذن أحــد الحاخامين والتقطتها وســائل الاعلام ونشــرتها، وعاد عليها غباي لكن بشكل علني.[٨]

من مقولات غباي المثيرة للجدل الإسرائيلي الداخلي أن اليسار نسي ما معنى أن يكون يهوديا.

أثارت تصريحات غباي النقاش داخل المجتمع الإســرائيلي، لا سيما داخل حزب العمل وتحالف "المعسكر الصهيوني".

وبحسب ما توقفنا عنده ضمن ورقة "تقدير موقف" صدرت عن مركز "مدار" في أواخر تشــرين الثاني ٢٠١٧، يمكن تأطير النقاش المذكور بأنه بين من يعتقــد أن تصريحــات غبــاي تنبع من توجه أيديولوجــي يحمله الرجل حتى قبل انضمامه إلى حزب العمل، وبين من يعتقد بأن تصريحاته هي انعكاس لتوجه انتخابي بحت يهدف من خلاله إلى جذب مصوتين من المركز واليمين المحافظ، وخاصة من قواعد اليمين الشــرقية المحافظة التي تتميز بتوجهها المحافظ دينيا، علما أن غباي نفسه هو يهودي شرقي.

٢.٣ آفي غباي- خطوط لسياسته

وحول هذا النقاش لا بد من تسجيل الملاحظات التالية:

- أولا: غباي هو شــخصية ليســت تقليدية بمفهوم الشــخصية المعهودة التي تميــزت بها قيادات التيار الصهيوني الاشــتراكي، فهو من أســرة محافظة ذات أصول شرقية، ترى في اليهودية بمفهومها الديني المحافظ- أي التدين الشــعبي واحترام التراث اليهودي- مركبا من مركبات الشخصية اليهودية الشــرقية عموما. لذلك فحديث غباي عن أن اليســار نسي اليهودية حتى لو كانت مقولة انتخابية فإنها نابعة من شخصية الرجل وليست غريبة عنه.

غباي هو شخصية ليست تقليدية بمفهوم الشخصية المعهودة التي تميزت بها قيادات التيار الصهيوني الاشتراكي، فهو من أسرة محافظة ذات أصول شرقية.

- ثانيا: بالنسبة لمقولته بأنه لا يرى في القائمة المشتركة جزءاً من حكومته المستقبلية أو جزءاً من أي ائتلاف حكومي، فإنها مقولة ليست غريبة عن المشهد السياسي الإســرائيلي بــكل تحزباتــه، وفي هذه المقولة فإن غباي لم يقل شــيئا شــاذا عن الثقافة السياســة الإســرائيلية أو نطق بسلوك سوف ينتهجه ولم ينتهجه سابقوه مــن قيادات حزب العمل، فدافيد بن غوريون مثلاً كان صاحب المقولة المشــهورة

"بـدون حيـروت وماكي"، أي أنه في كل حكومة سـوف يشـكلها لن تكون حركة حيروت (وهي جزء من الليكود) والحزب الشيوعي جزءاً منها.

- ثالثـا: لا بـد من التنويـه بناء على الملاحظتين السـابقتين بـأن جلّ النقاش الإسرائيلي حول مقولات غباي ركز على مقولته أن اليسار نسيّ ما يعني أن يكون يهوديا، وقلة هي المداولات التي تناولت مقولته عن القائمة المشـتركة، لأن في المقولة الأولى تأكيدا لما قاله نتنياهو سابقا وما يدعيه اليمين عموما عن اليسـار الإسـرائيلي، بينما المقولة الثانية هي مقولة غير شاذة ولو على مستوى السلوك السياسي المعهود في كل المشهد الإسرائيلي.

ركّز جلّ النقاش الإسرائيلي حول مقولات غباي على مقولته أن اليسار نسيّ ما يعني أن يكون يهوديا، وقلة هي المداولات التي تناولت مقولته عن القائمة المشتركة.

- رابعا: يسـتعمل غباي كشخصية محافظة تبريرات دينية لتأكيد حق "شعب إسـرائيل" على "أرض إسـرائيل" بحسـب تعبيره، وهو بذلك يتسـاوق مع خطاب اليمين الديني الإسرائيلي واليمين الجديد في الليكود اللذين يسوقان خطابا سياسيا ثيولوجيا فيما يتعلق بالحق اليهودي على فلسطين. ولا شك أن هذه المقولة تعتبر انحرافا عن الخط العلماني القومي لليسار الصهيوني الذي اعتبر الحق الديني بمثابة حق مكمل للمشروع الاستيطاني السياسي في فلسطين، ولم يشيّد منظومته الاستعمارية على حق ديني فقط.
- خامسـا: يحاول غباي اسـتغلال أصوله الشـرقية، أي اسـتعمال سياسـات الهوية، في تعاطيه مع منافسيه فهو يعتقد أنه يستطيع أن يجذب أصواتا من ثـلاث قواعـد انتخابية لثلاثة أحزاب من خلال مقولاتـه الأربعة (عدم الائتلاف مع القائمة المشـتركة، الهويـة اليهودية، دعمه لقـرار الحكومة بطرد اللاجئين والمهاجرين الأفارقة وعدم تفكيك المسـتوطنات)، وهي: ١- القواعد الانتخابية لحزب شاس وغالبيتها من اليهود الشرقيين المحافظين، وفي مقولته عن الهوية اليهودية يحاول جذب أصوات من هناك؛ ٢- القواعد الشرقية اليمينية لليكود، ويحاول جذب أصوات من هناك من طريق مقولته عن القائمة المشـتركة وعدم إخـلاء مسـتوطنات؛ ٣- قواعـد حزب "كلنا" برئاسـة كحلـون، ويحاول جذب أصوات من هناك عبر مقولته عن المهاجرين واللاجئين الأفارقة.

يستعمل غباي كشخصية محافظة تبريرات دينية لتأكيد ما يدعيه من حق "شعب إسرائيل" على "أرض إسرائيل".

وأعادت بعض التحليلات إلى الأذهان أنه عندما كانت عضو الكنيست شيلي يحموفيتش رئيسـة لحزب العمل قالت: "لا أرى في المسـتوطنات خطيئة ولا جريمة" و"تسمية حزب العمل يساراً هو ظلم تاريخي"، وقال عضو الكنيست إسـحق هيرتسوغ عندما كان رئيساً لهذا الحزب: "علينا التوقف عن إعطاء الانطباع بأننا دائماً نحب العرب".

وبـرأي صحيفـة "هآرتـس" (مقـال افتتاحـي، ٢٠١٧/١١/٢٠)، نتيجـة هذه التصريحات معروفة هي أيضاً: ناخبو اليمين لا يغريهم السـير وراء تقليد سـيئ لحـزب يمينـي وظلوا في بيتهم السياسـي، بينمـا يجري اسـتبدال زعماء العمل الواحد تلو الآخر. وأضافت الصحيفة: "من الغريب أن غباي، الضليع في أساليب الإدارة، لـم ينتبـه إلى الاخفاقـات التي تتكـرر، والضرر الناتج عـن تصريحاته يتخطى كثيراً المجال الانتخابي. إن غباي، سوية مع رئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد المنهمك في تزلّف لا جدوى منه لجمهور انتخابي يميني – ديني – قومي وهمـي، ومع إقصاء سياسـي للعرب واليسـاريين (بما في ذلـك ملاحقة منظمات حقوق الإنسان من أجل ربح سياسي)، يمهدان عملياً لنزع الشرعية عن المعارضة لحكـم اليمين". كما تشـير الصحيفة إلى أن هرب رؤسـاء أحزاب المعارضة من "مواقـف يسـارية" كما لـو أنها نار محرقة يسـاهم في النظر إلـى هذه المواقف وكأنهـا فعـلاً كذلك، كما يسـاهم في القضـاء على المعارضـة الفكرية لطروحات اليمـين وسـلوكه. وإذا كان رئيس حزب العمل أيضـاً محرجاً من التعبير بصوت مرتفع عن مواقف سياسـية يسـارية، فمن بإمكانه والحال كذلك أن يعترض على الازدراء الذي يتعامل به اليمين والوسـط مع اليسار؟. وجزمت "هآرتس" بأنه إذا لم يفتح حزب العمل عينيه بسـرعة، فإن "المعسـكر الصهيوني" وسـائر المعارضة يحكمون على أنفسهم بالانقراض والانصهار في اليمين.

عاد غباي وأعلن أنه في مقابل مصادقة الليكود على ضم أراضي الضفة الغربية سيؤكد العمل تمسكه بالانفصال عن الفلسطينيين.

وفيمـا يسـتعد حزب العمل لعقـد مؤتمره هذه الأيام، عاد غبـاي وأعلن عبر بيان نشره على صفحته الخاصة في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أنه في مقابل مصادقة الليكود على ضم أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل سيؤكد العمل تمسكه بالانفصال عن الفلسـطينيين بما يسفر عن اسـتقرار إسرائيل كدولة قوية وآمنة مع أغلبية يهودية وإلى جانبها دولة فلسطينية منزوعة السلاح. وأضاف أنه حتى لو كان الشـريك (الفلسـطيني) بعيداً عن ان يكـون مكتملاً، وحتى لو كان الواقع يشـدّ في الاتجاه المضاد فإن التنازل عن هذا الحل (الذي يُسـمى إسـرائيليا "حل الدولتين") هو تنازل عن دولة إسرائيل كما عرفناها.[٩]

٤. حزب ميرتس أمام مفترق طرق

أقـر مؤتمـر حزب ميرتس يـوم ٧ كانون الثاني ٢٠١٨، بأغلبيـة ٨٧٪، اقتراح إجراء انتخابات تمهيدية (برايميرز) في شهر آذار، لرئاسة الحزب وقائمة مرشحيه للكنيست.

أقـر مؤتمر حـزب ميرتس يـوم ٧ كانون الثاني ٢٠١٨، بأغلبية ٨٧٪، اقتراح إجـراء انتخابات تمهيدية (برايميرز) في شهر آذار، لرئاسة الحزب وقائمة مرشحيه للكنيست.

وقبل هذا المؤتمر، سـادت حالة من الترقب والتوتر الشـديدين في أوساط ميرتس خاصة، وفي أوسـاط "اليسـار الإسـرائيلي" عامة، نظرا إلى ما كان من المتوقع أن

يُطـرح خلاله مـن قضايا تخـص تنظيم الحركـة ونهجها الفكري والسياسـي وبما سيتمخض عن ذلك من نتائج.

وتعمقـت حالـة القلق والتوتـر هذه خاصة، حيال ما اتخذتـه الصراعات الداخلية الدائرة في هذا الحزب من أشكال تتميز بالعدائية والحدة الكبيرتين، تفاقمت وظهرت بصـورة جلية خلال الأشـهر الأخيرة وخلال المؤتمر الأخير الـذي عقدته الحركة في شهر أيلول الماضي، بشكل خاص.

فقـد صوّتت أغلبية أعضاء المؤتمر، يوم ٢٠١٧/٩/١٧، إلى جانب اقتراح يقضي بتقصير ولاية رئيسـة الحزب الحالية، عضو الكنيسـت السـابقة زهافا غالئون، من خلال تبكير موعد الانتخابات لمنصب رئيس الحزب إلى شباط ٢٠١٨، بدلا من كانون الأول ٢٠١٨. لكن الاقتراح لم يحظ بالأغلبية اللازمة، حسب دستور الحزب، ليصبح قراراً نافذاً، إذ صوت إلى جانبه ٥٤٪ من أعضاء المؤتمر (وعارضه ٥ر٤٥٪ منهم)، بينما كان يحتاج إلى أغلبية ٦٠٪ على الأقل ليصبح قراراً ساري المفعول.

وفيمـا اعتبـر معارضو غالئـون، الذي ينتظمون ضمن "معسـكر إيـلان غيلئون" أساسـاً، نتيجـة تصويت أعضاء المؤتمر إشـارة واضحة إلى رغبتهـم في أن تنهي مهمات منصبها وتتخلى عنه، رفضت غالئون ذلك مؤكدة أنها لن تستقيل بل ستنتظر ما سيتمخض عنه المؤتمر القادم (في كانون الثاني ٢٠١٨).

مـا حصـل في مؤتمر ميرتس في أيلول لم يكـن المرة الأولى التي يُطرح فيها هذا الموضـوع علـى جدول الأعمال. فعلى خلفية التراجع الذي حصل في قوة ميرتس في انتخابات الكنيست الأخيرة (الكنيست الحالي، الـ٢٠، والتي جرت في آذار ٢٠١٥)، سـواء من حيث عدد الأصوات التي حصلت عليها (تراجع بأكثر من ٧٠٠٠ صوت) أو من حيث عدد أعضاء الكنيسـت (تراجع من سـتة مقاعد إلى خمسة)، واستعدادا للانتخابـات المقبلـة للكنيسـت، بادرت رئيسـة الحـزب، غالئون، إلـى محاولة لتغيير نظـام وطريقة الانتخابات التمهيدية (البرايميرز) لقائمة مرشـحي الحزب لانتخابات الكنيسـت، وذلـك بالانتقال من "برايميرز مغلقة" (بواسـطة مؤتمر الحزب الذي يبلغ عدد أعضائه ألف شخص ويتم انتخابه مرة كل أربعة أعوام) إلى "برايميرز مفتوحة" يشـارك فيها جميع أعضاء الحزب المسـجَّلين رسـمياً (ويقدّر عددهم بنحو ١٨ ألف شخص)، علما بأن هذه الطريقة الأخيرة (البرايميرز المفتوحة) كانت متبعة في هذا الحـزب حتـى العام ٢٠٠٨. لكن مؤتمر ميرتس الـذي انعقد في تموز ٢٠١٧ صوّت، بأغلبية أعضائه، ضد هذا الاقتراح وأسقط المحاولة.

فـي أعقـاب هذا الرفض، أعلنت غالئون أنها مصرّة علـى الدفع قدماً بهذا الاقتراح

مرة أخرى وأكدت أنها ستطرحه على المؤتمر التالي للحزب للتصويت عليه وتبنيه، كما هددت بأنه "في حال رفض المؤتمر القادم تبني الاقتراح بالانتقال إلى برايميرز مفتوحة، سأستخلص الاستنتاجات الشخصية اللازمة"، في تلميح صريح إلى احتمال تقديم استقالتها من رئاسة الحزب، بل من عضويتها فيه أيضا. على هذه الخلفية، التأم مؤتمر ميرتس في أيلول الماضي للتصويت على اقتراح تقصير ولاية غالئون في رئاسة الحزب، لكن الاقتراح لم يحظ بالأغلبية اللازمة دستوريا لجعله ساري المفعول، كما ذكرنا. ورداً على ذلك، وفي إطار سعيها لتحقيق هدفها المُعلن، بالانتقال إلى "برايميرز مفتوحة"، أقدمت زعيمة ميرتس، زهافا غالئون، على تقديم استقالتها من عضويتها في الكنيست (في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٧) بغية "التركيز في منصبي ومهماتي كرئيسة للحزب". وأعلنت، فور ذلك، أنها ستقدم استقالتها من الحزب كليا ونهائيا إذا "ما خسرت المعركة" ولم تنجح في تمرير برنامجها وتحقيق أهدافها خلال المؤتمر الوشيك الذي سيعقده الحزب. وهو ما اعتبره إيلان غيلئون "مناورة خسيسة تدل على عدم المسؤولية والأنانية المفرطة"، مؤكدا أنه سيبقى عضوا في ميرتس حتى في حال خسارته خلال المؤتمر القادم. وأضاف: "لم أكن أرغب في المنافسة على رئاسة الحزب أصلاً، لكنّ زهافا غالئون هي التي اضطرتني إلى ذلك"! وقد نُقل في هذا السياق الحديث أن "رسائل وصلت إلى زهافا غالئون بأنها إذا ما تنازلت عن برنامجها بشأن "البرايميرز المفتوحة"، فسيتنازل غيلئون عن ترشيحه لمنصب رئيس الحزب".

وفي وقت لاحق (٢٠١٨/٢/٢٨) أعلنت غالئون انسحابها من التنافس على رئاسة الحزب. وقالت في بيان صادر عنها إنها شعرت بأن المنتسبين إلى ميرتس معنيون بزعامة جديدة. وأوضحت أنها نادت دوماً بعدم تمسك السياسيين بالكرسي مهما تكن الظروف، وأنه حان الوقت لأن تطبق هذا المبدأ بنفسها. وأضافت أن دعاة السلام وحقوق الإنسان والعدل يمرون بفترة صعبة ليس في إسرائيل فقط بل أيضاً في أوروبا والولايات المتحدة. ووصفت الحزب بأنه منارة إيديولوجية تقف صامدة أمام أمواج متطرفة عاتية.

كما تبعها عضو الكنيست إيلان غيلئون وأعلن هو الآخر عن سحب ترشيحه لرئاسة الحزب. وقال إنه مر بوعكة صحية تعيق قدرته على التنافس في الانتخابات، وأكد أنه سيواصل إشغال منصب رئيس كتلة ميرتس في الكنيست.

وذكرت مصادر في ميرتس إن انسحاب غالئون وغيلئون يرجّح احتمال فوز عضو الكنيست تمار زاندبرغ في الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب، التي من المُقرّر أن تجري في نهاية آذار ٢٠١٨.

وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية فإن توقيت الصراع الحالي، المتجدد، بين المعسكرين المركزيين في "ميرتس"، بقيادة كل من زهافا غالئون وإيلان غيلئون، يكتسي أهمية خاصة على ضوء نتائج استطلاعات الرأي الجديدة التي تُنشر تباعاً خلال الأشهر الأخيرة في إسرائيل، والتي تبيّن أن ميرتس مرشح لزيادة قوته البرلمانية بصورة كبيرة نسبيا خلال الانتخابات المقبلة للكنيست، من خمسة مقاعد (في الكنيست الحالي) إلى ثمانية مقاعد. وتعزو تحليلات لنتائج هذه الاستطلاعات هذه الزيادة المتوقعة، بشكل أساس، إلى التصريحات الأخيرة التي أطلقها الزعيم الجديد لحزب "العمل" ("المعسكر الصهيوني")، آفي غباي، والتي تشدّ بهذا الحزب نحو اليمين، أكثر فأكثر، في مختلف القضايا والمجالات المركزية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فبينما تسعى زهافا غالئون إلى فتح صفوف الحزب، بما يضمن انتعاشه ورفده بدماء جديدة، من خلال تغيير طريقة الانتخابات الداخلية (البرايميرز) بصورة أساسية (إضافة إلى تغيير مفتاح التعيينات في داخل الحزب وخطه الإيديولوجي أيضا)، يصرّ إيلان غيلئون على إبقاء الوضع على حاله، محذرا من أن تغيير طريقة البرايميرز وفتح بوابات الحزب قد يُفقده مميزاته وطريقه. وفي الوسط، يتذمر أعضاء في ميرتس من أن هذا الصراع بين المعسكرين، والذي يتخذ اشكالا وتعبيرات حادة جدا، "يضرّ بالحزب نفسه وبمعسكر اليسار كله وسيكلفهما ثمنا باهظا، سينعكس في نتائج الانتخابات المقبلة بالتأكيد". وقد عقب بعض نشطاء ميرتس على ذلك بالقول إن "آفي غباي يخلي لنا ساحة اليسار في إسرائيل، بينما نحن مشغولون بحروبنا وصراعاتنا الداخلية"![10]

تأسس ميرتس في العام ١٩٩٢ باتحاد ثلاثة أحزاب هي: "راتس" برئاسة شولاميت ألوني، "مبام" برئاسة يائير تسبان و"شينوي" برئاسة أمنون روبنشطاين.

وقد تأسس ميرتس في العام ١٩٩٢ باتحاد ثلاثة أحزاب هي: "راتس" برئاسة شولاميت ألوني، "مبام" برئاسة يائير تسبان و"شينوي" برئاسة أمنون روبنشطاين. لكنّ الوحدة بين هذه الأحزاب الثلاثة لم تلغِ ولم تغيّب الخلافات الإيديولوجية بينها ـ بين الليبراليين من "راتس" و"شينوي" من جهة أولى، وبين الاشتراكيين من "مبام" من جهة ثانية. وقد حافظت الحركة الجديدة على مبدأ المحاصصة في مختلف هيئاتها ومؤسساتها، إذ جرت العادة على انتخاب تلك الهيئات والمؤسسات وفق مفتاح حزبي، على أساس القوة النسبية لكل واحد من الأحزاب الثلاثة المشاركة. غير أن مبدأ المحاصصة هذا شهد تراجعا تدريجيا ومتواصلا خلال السنوات الأخيرة حتى تلاشيه واختفائه نهائيا، لتحل محله صراعات معسكراتية تجاوزت التقسيمات والخلافات الإيديولوجية وغيّبتها. وكان من أبرز علامات هذا التحول وانعكاساته فشل أي محاولة للدخول إلى قائمة ميرتس الانتخابية والفوز بموقع فيها (ولو في

مواقع غير مضمونة حتى) في انتخابات الكنيست المتتالية خلال السنوات الأخيرة، إذا لم تكن (المحاولة) جزءاً من صفقة بين المعسكرات المتصارعة.

ورأى رئيس ميرتس السابق وعضو الكنيست والوزير السابق عنها، حاييم أورون، أن "مصيبة ميرتس الآن أن كل شيء فيها شخصي. كلها خلافات شخصية وصراعات قوة، بعيدا عن أي خلافات إيديولوجية". ويؤكد أن "الخلافات الشخصية تتغلغل إلى جميع مفاصل الحياة والنشاط والقرارات في الحزب وتسيطر عليها".[١١]

وقال إيلان غيلئون، العضو في "مبام" سابقا، إن جلّ ما يهمّه ويشكل "مرجعيته الفكرية الاشتراكية" هو "الفوارق الطبقية، توزيع الموارد وخفض مستوى القلق الوجودي الذي يساور المواطنين في إسرائيل". ثم يوضح قائلا: "إذا كان هناك من يتحدث عن احتلال، فثمة في نظري احتلال متنور واحد هو: ضرورة (إعادة) احتلال دولة إسرائيل وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين ـ المواطنين". وفي سياق حديث له مع طلاب خلال زيارة قاموا بها إلى الكنيست، قال غيلئون إن "مكيف الهواء في المنزل والطعام في الثلاجة أكثر أهمية، بكثير، من خطر القنبلة النووية الإيرانية". وهو المعنى ذاته الذي كان عبر عنه في نقده لرئيسة ميرتس، غالئون، حين وصف توجهها بأنه "غزة تورز"، أي أنها "تفضّل الفلسطينيين واللقاءات مع الرئيس (أبو مازن) على شؤون بلدتها وناسها"! أما زهافا غالئون، فتسخر من التوجهات "الطبقية، الاشتراكية" التي يحاول غيلئون شدّ ميرتس نحوها: "ميرتس لن تكون مبام. مصوتو مبام ماتوا واختفوا ولا يمكن العثور عليهم إلا في المقابر. ثمة هنا صراع على توجهين. هم يريدون ميرتس أكثر اشتراكية وأكثر انغلاقا، بينما أنا أريد ميرتس التي تتحدث عن إنهاء الاحتلال، عن مكانة العلمانيين وحقوق الإنسان. فالنضال من أجل مجتمع عادل لا ينتهي بالنضال الاجتماعي ـ الاقتصادي فقط. يجب إنهاء الاحتلال وضمان مكانة العلمانيين وحقوق الإنسان".[١٢]

قال إيلان غيلئون، العضو في "مبام" سابقا، إن جلّ ما يهمّه ويشكل "مرجعيته الفكرية الاشتراكية" هو "الفوارق الطبقية، توزيع الموارد وخفض مستوى القلق الوجودي الذي يساور المواطنين في إسرائيل".

في خضم الصراعات والنقاشات الشخصية المذكورة، كانت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية قد تناقلت، في أواخر شهر تشرين الأول ٢٠١٧، نبأ نشره مراسل صحيفة "مكور ريشون" اليمينية، يشاي فريدمان، لكنه لم يحظ باهتمام كبير وواسع ولم يثر ما كان متوقعا من الأصداء والتفاعلات. فقد نشرت الصحيفة المذكورة أن "حزب ميرتس أسقط كلمة صهيوني من برنامجه، وفق ما أكدته مصادر رسمية في الحزب"![١٣]

ونقل مراسل الصحيفة عن الناطقة بلسان ميرتس، ماي أوسي، قولها إنه "في ميرتس أعضاء صهيونيون وغير صهيونيين، ولذلك فهو لا يستطيع تعريف نفسه بأنه حزب صهيوني".

ورداً على هذا النشر، أصدرت رئيسة ميرتس، زهافا غالئون، بيانا خاصا رفضت فيه "باشمئزاز الادعاء بأن ميرتس أسقط الصهيونية من برنامجه". وأكدت: "ميرتس حزب صهيوني، حزب إسرائيلي فيه أعضاء يهود وعرب، ولن يتخلى عن ذلك أبداً". وأوضحت غالئون أن "ميرتس يؤكد في برنامجه على الدوام أنه يعمل بروح القيم الصهيونية. لم يرد في برنامج ميرتس، من قبل، أنه حزب صهيوني، لأننا ـ ببساطة ـ لم نر أي حاجة لكتابة وتأكيد المفهوم ضمناً. ميرتس أحد الأحزاب القليلة جدا التي تنشر برنامجها الانتخابي قبل كل انتخابات، ولم يكن ثمة أي خلاف من قبل حول هويتنا الصهيونية".

وأضافت غالئون: "نحن نؤمن بأن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وجميع مواطنيها. فقد ورد في "وثيقة الاستقلال" أن "دولة إسرائيل تضمن المساواة الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن الدين، العرق أو الجنس"، وهي الجملة التي تجسد مفهوم الصهيونية، كما نراه في ميرتس ـ التطلع إلى بناء مجتمع راق يحمي حقوق الإنسان ويدعم حق تقرير المصير للشعب اليهودي، كما حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة خاصة به أيضا".

غالئون: "نحن نؤمن بأن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي وجميع مواطنيها".

وقالت غالئون: "نحن لا نخضع لاختبارات الإخلاص التي تضعها صحيفة "مكور ريشون" والذين يقفون خلفها. نحن صهيونيون وطنيون ليس أقل من أي شخص آخر. إنها محاولة للطعن بشرعية اليسار".

والفكرة ذاتها، أيضا، عبر عنها عضو الكنيست موسي راز (الذي حل مكان غالئون بعد استقالتها من الكنيست مؤخرا)، فقال إن "ميرتس لم يعرّف نفسه بنص مكتوب في برنامجه، من قبل، بأنه حركة صهيونية". وأضاف: "أنا شخصيا صهيوني واليهود أعضاء ميرتس صهيونيون، لكن هناك في ميرتس أعضاء عرب أيضا لا يمكن أن يكونوا صهيونيين ولا يمكن أن يعرّفوا أنفسهم كذلك".

لكنّ مراسل الصحيفة عاد وحاول تفنيد ادعاءات غالئون وراز فاستذكر أن "برامج ميرتس في الماضي غير البعيد أكدت، صراحة، الرؤية الصهيونية وحقيقة أن "ميرتس تمثل الصهيونية الإنسانوية"، كما هو بيّن في برنامجها حتى العام ٢٠٠٩".

من جهته، عبر عضو الكنيست إيلان غيلئون عن "غضب عارم" على تصريحات زملائه في قيادة "ميرتس"، مؤكدا أنه "لا علم لديّ بأي تغييرات في برنامج ميرتس ولا أذكر أن أحدا قد ناقش الأمر أو طرحه للنقاش". وأضاف غيلئون: "يمكن لهؤلاء أن يصروا على أن ميرتس هو حزب غير صهيوني، لكن الأمر أشبه بالقول إن حزب "البيت اليهودي" هو حزب علماني، لمجرد أن فيه أعضاء علمانيين غير متدينين"!

وقال غيلئون إن "ميرتس" تأسس من اتحاد ثلاثة أحزاب (مبام، شينوي وراتس) "تقـوم كلها على العقيـدة الصهيونية وتتبناها" وإن هذا الاتحاد، بالتالي، "هو اتحاد صهيونـي اشـتراكي، فيه أيضا أعضـاء عرب ويهود غير صهيونيـين". وختم: "كان شعارنا ولا يزال: للصهيونية، للاشتراكية ولأخوة الشعوب"!

وعبر أفشـالوم فيـلان، أحد قادة "ميرتس" وعضو الكنيسـت السـابق عنها، عن موقف مماثل فرفض "أي حديث عن أن ميرتس لم يعد حزبا صهيونيا"، وقال: "نحن أحد تيارات الحركة الصهيونية، نشطنا وننشط في مجال الاستيطان، في مؤسسات الحركة الصهيونية ونحن جزء لا يتجزأ من المنظومة الصهيونية". وأكد فيلان أن "أي محاولة لصياغة برنامج ميرتس بدون هويتها الصهيونية ستبوء بالفشل".[١٤]

٥. تغيرات إسرائيلية داخلية

فيما يتعلق بالتغيرات الإسـرائيلية الداخلية سـنتوقف بشـكل خاص عند دراسة جديـدة صـادرة عن "معهد أبحـاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، وشـارك في إعدادهـا عـدد كبير من الباحثين في هذا المعهد، وكانـت غايتها وضع صيغة مُعدّلة لـ"مفهوم الأمن القومي الإسـرائيلي" في ضوء العديد من التغيرات الإقليمية والدولية وكذلك التحولات الداخلية، بحيث تسـتجيب لهذه التغيرات والتحولات، نظراً إلى أن مبادئ المفهوم القديم التي وضعها رئيس الحكومة الإسـرائيلية ووزير الدفاع الأول ديفيد بن غوريون، في خمسينيات القرن العشرين المنصرم، لم تعد تستجيب لجميع "التحديات الماثلة أمام إسرائيل في الوقت الحالي".[١٥]

وتتطـرّق الدراسـة، مـن بين أمـور أخرى، إلى الوضع الناشـئ فـي منطقة الشـرق الأوسـط في إثر "الربيع العربي" الذي بدأ بالثورة التونسـية في مطلع عـام ٢٠١١، وتحلّـل تداعياته الشـتيتة. لكـن يظل الأمر المُلفت فيهـا كامناً في توكيدهـا أنـه علـى الرغم من أن ما تسـميه "الزلـزال الإقليمي" تسـبّب بإبعاد الصراع الإسـرائيلي– الفلسـطيني عن مركز الحلبة، إلا إن هذا الصراع بقي ويبقى التحدّي المركزي بالنسبة إلى إسرائيل، مشيرة إلى أنه سيتأثر كذلك من "توجهات إقليمية مستجدّة".

كما تتناول الدراسـة مجموعة من التغيـرات الاجتماعية والديمغرافية الجارية في إسـرائيل والتي تؤول برأيها إلى تغيير وجه السـاحة الداخلية برمتها، وبينها الفجوات الاقتصادية الآخذة بالتعمّق، واتسّاع دائرة الفقر، و"الفجوات العقائدية" التي تزداد عمقاً بين اليمين و"اليسـار". وفي شـأن هذه الأخيرة توضح الدراسة

أن "الخلافات بين اليمين واليسار تتعلق أساساً بالسياسة التي ينبغي إتباعها تجاه الفلسطينيين وبالنسبة لمستقبل مناطق الضفة الغربية"، وتخلص إلى أن "هذه الخلافات تمنع أي إمكانية لتحديد غايات قومية يجمع عليها معظم السكان في إسرائيل".

دراسة لـ "معهد أبحاث الأمن القومي": تؤثر ظاهرة شبكات التواصل الاجتماعي من جهة في "الخطاب الديمقراطي"، ومن جهة أخرى تؤدي إلى "سطوع نجم" قادة شعبويين يفتقرون إلى صفات الزعامة.

وفي إطار تناول التحولات الإسرائيلية الداخلية، تعتبر الدراسة أن ظاهرة شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر من جهة في ما تسميه "الخطاب الديمقراطي"، ومن جهة أخرى تؤدي إلى "سطوع نجم" قادة شعبويين يفتقرون إلى صفات الزعامة. وليس من المبالغة قول إن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي وزعيم اليمين بنيامين نتنياهو ينتمي إلى هذا الصنف من القادة. وأحداث الفترة الأخيرة قدمت المزيد من القرائن الدالّة على ذلك، وفي طليعتها آخر المُستجدات المتعلقة بإعادة هيكلة المشهد الإعلامي في إسرائيل بما يضمن بسط سيطرته المُطلقة، إدارياً وسياسياً، على وسائل الإعلام، مثلما تنمذج على ذلك قضية تأسيس هيئة جديدة لتنظيم البث الإسرائيلي العام لتحل محل سلطة البث القائمة.

كما يندرج في هذا الإطار استمرار الهجوم على المحكمة الإسرائيلية العليا والسلطة القضائية والذي انتقل رويداً رويداً من المسعى اليمينيّ المحموم لتغيير صورتها إلى المجاهرة العلنية بمرامي هذا التغيير، وهي محاصرتها وتقليص صلاحياتها "حتى وضعها في مكانها الصحيح وتوضيح حدودها"، تطبيقاً لما تراه أحزاب اليمين الإسرائيلي الحاكم وقادتها حيال "ضرورة إعادة ترسيم الحدود وتوضيحها بين السلطات الثلاث وتأكيد الفصل بينها"، بزعم أن "السلطة القضائية" (وخصوصاً المحكمة العليا) تفرض "أجندتها" على السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست)، من خلال قراراتها القضائية، ولا سيما تلك التي تتصدى للإجراءات الإدارية الحكومية المعادية لحقوق المواطن والإنسان أو للتشريعات القانونية المعادية للقيم الديمقراطية.

تؤكد دراسة "معهد أبحاث الأمن القومي"، أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى "التحدّي المركزي" بالنسبة إلى إسرائيل.

ومع أهمية الانطباع العام الذي تثيره دراسة "معهد أبحاث الأمن القومي"، تحديداً فيما يتعلق بتوكيد أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى "التحدّي المركزي" بالنسبة إلى إسرائيل، بالرغم من كل ما جرى ويجري من تطورات داخلية وإقليمية ودولية، وكذلك فلسطينية، لا بُدّ من الالتفات إلى ما تقوله ورقة جديدة صادرة عن أحد مراكز الأبحاث اليمينية ("المركز المقدسي للشؤون العامة وشؤون الدولة") بخصوص "التحوّل المفاجئ" الذي طرأ على الخطاب السياسي في إسرائيل في مطلع عام ٢٠١٦ الفائت.

ووفقاً لما ورد في هذه الورقة: وجد حزبا الليكود والعمل نفسيهما– في ما تصفه بأنــه "إحــدى الحــالات النادرة في التاريــخ"– يقفان في نفس الجانــب من المتراس، وذلــك عندما أقــر الحزبان علناً أنه وفي اللحظة الزمنيــة الراهنة بات الهدف المتمثل في التوصل إلى حلّ عبر المفاوضات مع الفلســطينيين اســتناداً إلى صيغة "دولتين لشعبين"، بمثابة "سراب غير قابل للتحقيق".

وبرأي كاتب الورقة، هيرش غودمان، يعود أحد الأســباب التي تقف وراء ذلك إلى أن كلا الحزبين لاحظا أن الفلســطينيين تبنوا ما يعرف بـ "الخطة ب"، وهي تشــمل سياســة ترتكز على فرضية فحواها أن الطريق الأسلم للدفع قدماً نحو تحقيق الأهداف والمصالح الفلســطينية تكمن في القيام بجهود ومســاع حثيثة من جانب واحد في الساحة الدولية، وتكريــس الواقــع القائم، وذلك عبر القيام بأعمال اســتنزاف عنيفة، ونزع الشــرعية عن إسرائيل ومقاطعتها. ومن وجهة نظر الفلسطينيين فإن مثل هذه الأعمال والنشاطات من شأنها أن تضعف إسرائيل في الساحة الدولية وأن تبقي الصراع الإقليمي مطروحاً على الأجندة بهدف التسبب في انقسام داخلي وإضعاف المجتمع الإسرائيلي.

يتفق الحزبان الرئيسيان في إسرائيل حالياً على أن الهدف الحقيقي للفلسطينيين لم يعد حل "دولتين لشعبين"، بل معنيون برؤية واقع يقوم على "دولة واحدة يصبحون فيها هم الأكثرية، وأن لا يكون لإسرائيل وجود كدولة يهودية وديمقراطية"."

كما يتفق الحزبان الرئيســيان في إسرائيل حالياً– بحسب ما يقول الكاتب– على أن الهدف الحقيقي للفلسطينيين لم يعد حل "دولتين لشعبين"، استناداً لمبدأ مقايضة الأرض بالسلام، وعلى أن الفلسطينيين معنيون الآن بأن يروا في نهاية العملية واقعاً يقــوم علــى "دولة واحدة يصبحــون فيها هم الأكثرية، وأن لا يكون لإســرائيل وجود كدولة يهودية وديمقراطية".[١٦]

لئــن كان هــذا الــكلام، الذي لا يُمكن دحضه في مجال التشــخيص الدقيق لواقع حال الحزبين الإسرائيليين الرئيسيين وموقفيهما من القضية الفلسطينية يعني شيئاً، فهــو يعني أكثر من أي شــيء آخر أن جوهــر تعامل هذين الحزبين مع ذلك "التحدّي المركزي" غير مُرشّح، على الأقل في الأفق المنظور، لأن يتطوّر في اتجاه التجاوب مع التطلعات الفلسطينية حتى في حدودها الأدنى.

وبخصــوص آخر التغيرات الإســرائيلية الداخلية، نتوقــف أيضاً عند ورقة جديدة أعدّهــا طاقم "معهد سياســة الشــعب اليهودي" (أسســته "الوكالــة اليهودية")، على أعتــاب مؤتمره الســنوي الذي عُقد أخيــراً، وأجمل فيها أحــدث التغيرات في الدول الغربية وخلفيتها وما تعبر عنه، واتجاهات تأثيراتها المحتملة على مستقبل إسرائيل واليهود في العالم، كما حاول استشراف تأثير التطورات الحاصلة في إسرائيل على ماهية تعامل العالم الغربي، نظراً لكونها ترســم جوهر الملامح المســتقبلية لإسرائيل، ولا سيما في المدى المنظور.[١٧]

وقامـت الورقـة بتلك المحاولة الأخيـرة من طريق تحليل سـيرورتين متصلتين من ناحيتي المبنى والمعنى:

- الأولى، سيرورة ازدياد قوة اليمين ونفوذ تيّار القومية الدينية في إسرائيل؛
- الثانية، سيرورة التغيرات الديمغرافية التي طرأت على إسرائيل.

وهما سيرورتان سبق أن تناولناهما مرات عديدة.

ووفقاً لما تشـير إليه الورقة، يتمثل أحد جوانب السـيرورة الثانية في تغير تركيبة السـكان اليهود في إسـرائيل بموجب مسـتوى التدين، إلى ناحية تزايد عدد اليهود الحريديم (المتشـددين دينياً) والمتدينين في مقابل ضعف الوسـط المحافظ، وتضاؤل أعداد العلمانيين.

والنتيجـة الأبـرز المترتبـة على تداخل هاتين السـيرورتين، مثلمـا تؤكد الورقة، تتجسّـد فـي تعـزّز النظرة التي تميل إلى رؤية أن دولة إسـرائيل ينبغي أن تعكس "المصلحة اليهودية" فوق أي مصالح أخرى. وبلغة الورقة "تسعى الصهيونية الدينية إلى إعادة بلورة أساس الصلاحية الفكرية– الأخلاقية الذي تم بناء مؤسسة القانون الإسرائيلية عليه، وأن تغرس في هذا الإطار تعبيراً أكبر عن المبادئ المستمدة من عالـم الديانـة والتراث اليهوديين، بدلاً من المبادئ المسـتمدة من العالم العلماني – الليبرالي – الكوني".

وتسـجل الورقة أن الصهيونية– الدينية تسـعى إلى تنفيذ مسعاها هذا من خلال كتلـة "البيت اليهودي" وشـخصيات دينية بارزة في حـزب الليكود الحاكم، كما أنها تحاول تحقيق نفوذ كبير من خلال التأثير على السـلكين الحكومي والإعلامي وقيادة الجيش الإسرائيلي، الذي بات الضباط المتدينون أكثر حضوراً في صفوفه. وتسعى الصهيونية– الدينية إلى الاستيطان في الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل.

بطبيعة الحال، ثمة سـيرورات أخرى تشـهدها إسـرائيل، تدعم النتيجة السـالفة وتكرّسـها. ومنهـا ما أشـرنا إليه بشـأن ما يحـدث في حلبة الإعـلام حيث يواصل نتنياهو من خلال موقعه السياسـي، على نحو هوسـيّ، مسـعاه الرامي إلى بسـط سـيطرته الشـخصية على مجمل وسـائل الإعلام في إسـرائيل، العامة والتجارية، بغية تدجينها بما ينسـجم مع رؤاه وتوجهاته السياسـية، وأيضاً بما يخدم مصالحه الشخصية الفردية، وفي مقدمها مصلحة بقائه شخصياً على رأس الهرم السياسي. وكذلك ما تشهده وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في ظل توليها من طرف نفتالي بينيـت، رئيس "البيت اليهودي"، مـن جهود محمومة لفرض رواية الصهيونية الدينية على مناهج التعليم في إسرائيل.

ومـن البدهـي أن مـا يقوم بـه اليمين الإسـرائيلي في كل مـا يتعلـق بتغيير ملامح إسـرائيل، يسـتند إلى فائض القوة الذي أصبح يمتلكه منذ أن تربّع على سـدّة الحكم قبل ٤٠ عاماً وتسبّب رويداً رويداً بانزياح كل الخارطة السياسية الحزبية نحو اليمين.

وينعكس فائض القوة هذا، بصورة جليّة، في الممارسات التي يقوم بها اليمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧.

كي تكتمل الدائرة لا بُد من أن نضيف ما يلي:

أ. ما تؤكده ورقة "معهد سياسـة الشـعب اليهودي" بشـأن الصهيونية الدينية وتطلعاتهـا السياسـية، لا يعني من ناحيتنا أكثر من أن هذا التيّـار يرغب في أن يضع "بصمتـه" على المشروع الصهيوني وأن يصوغه على نحو أشدّ فظاظة من المشروع الصهيوني التقليدي، الفظّ والعدواني أصلاً.

ب. قـد تبدو كثير مـن المعطيات التي قام طاقم هذا المعهد بتجميعها في الورقة المذكـورة، معروفـة للقاصـي والداني. مع هـذا ففي مجـرّد تجميعها بهذه الكثافـة، وقراءتهـا داخل حقل الدلالات المرتبطة بملامح المسـتقبل، ما يتيح إمـكان التعاطـي معها كرزمة واحدة ضمن مجال تعريـة صورة إسـرائيل الراهنـة ومـا تُحيـل إليه، بمـا في ذلك ضمن نطـاق علاقتها المباشـرة مع مجتمعها الذي يدقّ لها الطبول. كما أن هذه المعطيات من شـأنها أن تعين كل معنـيّ بتشـخيص واقع أمسـى قائماً وغير خاف. ومـن نافل القول إن مثل هذا التشخيص يوضّح ما الذي يقف أمام الفلسطينيين والعرب ويتعيّن مواجهته الآن وفي المستقبل.

يستند ما يقوم به اليمين الإسرائيلي في كل ما يتعلق بتغيير ملامح إسرائيل، إلى فائض القوة الذي أصبح يمتلكه منذ أن تربّع على سدّة الحكم قبل ٤٠ عاماً.

٦. تضييق الحيّز الديمقراطي

مثلمـا أسـلفنا فـي المدخل، انتهـى العام ٢٠١٧ بإصـدار "جمعية حقـوق المواطن" الإسرائيلية، في أواخر تشرين الثاني، تقريرا تلخيصيا خاصا يوثق سلسلة التشريعات والمبادرات التشريعية التي شهدها الكنيست الحالي (الكنيست الـ٢٠) وتعبر عن الجهد المحمـوم والمنهجـي الذي يبذلـه اليمين الحاكم لتكريـس وتعزيز مواقعه وسـلطته، في مختلف المرافق والمجالات، من خلال تضييق الحيز الديمقراطي في إسرائيل.

ويؤكـد تقريـر الجمعيـة الخاص هـذا، الذي صدر تحـت عنـوان "تضييق الحيز الديمقراطي في الكنيست الـ ٢٠ – صورة الوضع"، أن إسرائيل "تشهد خلال الأعوام الأخيـرة توجها مثيرا للقلق الشـديد نحو ضرب القيـم الديمقراطية وطرح مبادرات عديـدة معاديـة للديمقراطية" وأن "أكثر ما يثير القلق، بشـكل خاص، هو حقيقة أن إحدى السـاحات المركزية التي تشـكل منطلقـا لدوس الديمقراطيـة وقيمها وللمس

تقرير: "تشهد إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة توجها نحو ضرب القيم الديمقراطية، وطرح مبادرات عديدة معادية لها".

بقواعد اللعبة الديمقراطية هي ساحة البرلمان نفسه، الذي يمثل قلب الديمقراطية ويفترض أن يكون رمزها وحصن الدفاع عنها"، ذلك أنه "لما يُقال وما يُنفَّذ في الساحة السياسية ـ الحزبية، وخاصة في الكنيست، إسقاطات بعيدة الأثر على الجمهور الإسرائيلي ومواقفه وتوجهاته الديمقراطية، في قضايا حقوق الإنسان، حقوق الأقليات السياسية، الاجتماعية أو الإثنية، سلطة القانون وغيرها".

لهذه المبادرات التشريعية تمظهرات عديدة ومختلفة، تشمل: مشاريع قوانين تمس بحقوق أساسية تشكل صلب الديمقراطية وجوهرها، وفي مقدمها الحق في حرية التعبير والاحتجاج السياسي والحق في المساواة أمام القانون؛ فلتان تحريضي سافر ضد كل من يتبنى موقفا مغايرا لموقف الأغلبية السياسية الحالية في الكنيست وخارجه؛ محاولات علنية لضرب المنظمات الحقوقية المتعددة ومحاصرة نشاطها بنزع الشرعية عنها؛ محاولات محمومة لتقليص الحريات الأكاديمية والحريات الفنية والثقافية المختلفة وفرض أجندات سياسية عينية ومحددة عليها. والنتيجة المترتبة على هذا كله ـ كما يجملها التقرير ـ هي "مساس خطير، مستمر ومتراكم، بمبادئ النظام الديمقراطي الأساسية في إسرائيل: مساس بمبدأ فصل السلطات وبالأذرع السلطوية المكلفة بمهمات فرض القوانين وتطبيقه بالتساوي، مساس بالفهم العام لمعنى الديمقراطية وأصولها ومقتضياتها، مساس بحرية التعبير والاحتجاج، بكرامة الإنسان وبحقه في المساواة، بحرية الانتظام، بفرص التعددية وبشرعية وجود مواقف، أفكار وآراء مختلفة. وإلى جانب هذا كله، يتعمق استبداد الأغلبية ودوسها لمكانة الأقليات وحقوقها، سواء أكانت أقليات اجتماعية، سياسية أم قومية".

في مثل هذا الوضع، المتواصل والمتفاقم باستمرار في ظل ما يوصف بـ "السياسة الجديدة"، تُداس القواعد والأعراف الجوهرية، الرسمية وغير الرسمية، فتصبح "الإجراءات الرسمية" الشكلية هي الأهمّ، بل تتحول إلى أداة طيعة في أيدي الأغلبية السياسية، بما يخدم مصالحها وأهدافها، من خلال التغطية على الفساد السلطوي الرسمي، من جهة، وإسكات أي أصوات معترضة أو معارضة ومحاولة نزع الشرعية عنها، من جهة أخرى، ناهيك عن أن تصوير قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي ـ وفي مقدمتها الأقليات ـ وكأنها "عدو للدولة"، يجعل من الشرعي والمباح الاعتداء ليس على حقوقها المدنية، السياسية والاجتماعية فقط، وإنما عليها مباشرة أيضا.

يؤكد التقرير أن هذه التطورات تحصل على خلفية واقع سياسي واجتماعي معين، وإن لم يكن جديداً تماماً، إلا إنه يمتاز إجمالاً بالتوتر الحاد، بل الخطير في بعض الأحيان. وهو واقع يشمل، كما يرى التقرير: "الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني،

الاحتلال (الإسـرائيلي للمناطق الفلسـطينية) والنزاعات المسـلحة (أي، الاعتداءات العسـكرية الإسـرائيلية!) العديـدة والمتكـررة؛ الفجـوات الاجتماعيـة ـ الاقتصادية العميقة؛ التمييز والعنصرية ضد مجموعات سكانية متعددة؛ ظواهر الهجرة واللجوء؛ الخلافات العميقة والحادة في قضايا الدين والدولة وغيرها".

هذا الوضع المتوتر، ورغم أنه يتفاقم جراء سياسـات اليمين وممارسـاته، يشـكل ذريعة يسـتخدمها اليمين نفسـه لتبرير "عدم قدرته على الحكم"، ما يسـتدعي ـ وفق ادعائه ـ "تعزيز الحوكمة" الذي يتمثل، أساسـا، في تغيير قواعد اللعبة السياسـية والديمقراطية، تغيير منظومة العلاقات بين السلطات الثلاث، كبح وإقصاء كل ما ومَن يعيق قدرته على الحكم، وهو ما لا يعني ـ في الحقيقة ـ سـوى: تعزيز مواقع الأغلبية السياسـية (اليمينية) وسـلطتها الانفرادية الاسـتبدادية، من خلال استغلال أقصى لحقيقة أن الكنيسـت يشـكل، فعليا، ذراعاً طويلة للحكومة، بحكم الطريقة البرلمانية المعتمدة في إسرائيل.

بالمثل، أيضا، يمكن النظر إلى التوجه السـائد في السنوات الأخيرة بشأن ترويج مضامـين ومعـان جديـدة لمفاهيم ديمقراطية أساسـية، وبضمنها مـا يتعلق بحقوق الإنسان أيضا، من قبيل أن "الديمقراطية هي حكم الأغلبية" أو أن "الحكومة تُنتخب مرة كل أربع سنوات ومن غير الشرعي انتقادها أو محاولة تغييرها خلال الفترة من انتخابـات إلى أخرى"! وهو توجه يروم خدمة الأغلبية السياسـية فقط ويفضل القيم القومجية والدينية على القيم الليبرالية الكونية، بما يعني المسـاس بحقوق الأقليات، بصورة رئيسة.

والأمـر ذاته يقـال، أيضا، عن رفع شـعار "الديمقراطية الدفاعية" الذي يُشـهره اليمين سلاحاً وذريعة لتبرير أي اعتداء على حقوق الأقليات في المجتمع الإسرائيلي (سـواء أكانـت أقليات إثنيـة، اجتماعية أم سياسـية)، في السـياق الأمني تحديدا وبشكل خاص، لكن ليس فيه فقط، وهو ما يعكس سوء استغلال هذا الشعار وينطوي على خطر تدمير النظام الديمقراطي برمّته، بتقويض أسسه المركزية. ذلك أن الدفاع عن الدولة وعن أمنها وأمن مواطنيها ينبغي أن يتم بصورة لائقة وتناسبية، لا تجيز أي تقييـد لحقـوق أساسـية إلا في حـالات الضرورة القصوى، كمـا ينص على ذلك القانون الإسرائيلي نفسه.

يلفت التقرير إلى أهمية التأكيد على أن المبادرات والمحاولات التشـريعية المشـار إليهـا أعـلاه، والتـي يسـتعرضها التقرير بالتفصيـل، حتى وإن لم تكتمـل ولم تبلغ منتهاهـا المرجـو بسـن قوانين جديدة، ثـم بتنفيذهـا وتطبيقها علـى أرض الواقع،

إلا أن مجـرد طرحهـا وتداولها، سياسـيا وإعلاميا وجماهيريـا، كاف لتحقيق "أثر رادع" على المجتمع الإسـرائيلي بأسـره، من خلال إحداث أضرار جسـيمة للفئات والقطاعات المعنية بها مباشـرة، وفي مقدمتها الأقلية العربية الفلسـطينية، منظمات حقوق الإنسـان والمجتمـع المدني، المحكمة العليـا والجهاز القضائـي عامة، النيابة العامة للدولة، وسـائل الإعلام، الأكاديميا والوسـط الفنـي الثقافي، ما يعني ضررا جسـيما على الديمقراطية الإسـرائيلية كلها. ذلك أن طرح هذه المبادرات التشريعية علـى جدول أعمال الكنيسـت، في المراحل التشـريعية المختلفـة، يضعها أيضا على جـدول الأعمـال الإعلامي والجماهيري، فيتحقق أثرها على المزاج العام، على أنماط التفكير، على التوجهات وعلى قراءة الواقع في المجتمع الإسرائيلي.

كما يلفت التقرير، أيضا، إلى أن بعض هذه المبادرات والاقتراحات التشريعية "قد تكون جديرة بالنقاش، أو حتى بالتطبيق"، غير أن المشكلة المركزية هي في "الظاهرة الكليـة والشـاملة، بكل جوانبهـا وأبعادهـا، وبنتيجتها الحتمية غيـر القابلة للرد أو الإصلاح ـ تضييق الحيز الديمقراطي في إسرائيل".

ويعرض تقرير "جمعية حقوق المواطن" قائمة جزئية تفصيلية بالمبادرات التشريعية المعادية للديمقراطية التي طُرحت على جدول أعمال الكنيست الحالي، ويقدمها "بمثابة نماذج تعكس توجها منهجيا ومتواصلاً" في الأعوام الأخيرة.

يقسـم التقريـر هـذه المبـادرات التشـريعية تحت سـتة أبواب/عناوين رئيسـية هـي التاليـة: أ. تشـريعات تقصـد محاصرة منظمات حقوق الإنسـان وتنظيمات أخرى؛ ب. تشـريعات تقصد المساس بمكانة أو بحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ ج. مبـادرات لتقييـد صلاحيـات المحكمة العليـا؛ د. مبادرات تمسّ بحريـة التعبير وبالتعدديـة؛ هـ. مبـادرات تتعلق بتغييرات في عمل الكنيسـت؛ و. مبادرات تمسّ بـ "حرّاس الديمقراطية".

ويتسّـق تحذير "جمعية حقوق المواطن" مع تحذيرات مماثلة لا ينفك يطلقها كبار أسـاتذة القانون في إسرائيل، بمن في ذلك رؤسـاء سابقون للمحكمة العليا وقضاة سـابقون فيهـا، كان آخرهـم أهارون بـاراك، الرئيس السـابق للمحكمـة، وإلياكيم روبنشـطاين، نائـب الرئيـس والقاضي السـابق في هذه المحكمة. وكلاهما أشـغلا منصب المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية في الماضي.

وقال أهارون باراك في سـياق مقابلة مطولة نشـرت في ملحق صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠١٨/١/٣١)، إن هناك توجهاً قد يؤدي، إذا ما تصاعد واشـتدّ، إلى تهديـد الديمقراطيـة الإسـرائيلية بالخطر. وأضـاف: "نحن الآن فـي منحدر زلق لا

نعرف كيف وأين يمكن أن يتوقف. وقد لا يتوقف، وعندئذ سيحصل تدهور تام. إذا ما تواصلت الوجهة الحالية، فقد تقودنا إلى خطر يطلق عليه في الأدبيات القضائية اسم استبداد الأغلبية". ومن بين مكوّنات "المنحدر الزلق" وجوانب القلق التي يثيرها، أشار باراك إلى ما يلي:

أ. "ثمة لدى القيادة السياسية في إسرائيل مؤخرا توجه يعتقد بأن القوة أهمّ من الحاجة لفهم الغير والحاجة إلى البحث عن قواسم مشتركة ونقاط اتفاق... قيادة متجبّرة تعتمد مبدأ حق القوة، بدلا من قوة الحق، تخلق وتغذي مواجهات وصراعات بين شرائح وقطاعات مختلفة من السكان ـ بين اليهود والعرب، بين الحريديم وغير الحريديم"؛

ب. تآكل الطابع التناسبي للديمقراطية البرلمانية المعمول بها في إسرائيل. فالسياسيون يقولون إنه ينبغي على المحكمة العليا أن "تضبط نفسها". و"هذا صحيح والمحكمة العليا تعتمد ضبط النفس، فعليا، وبدرجة كبيرة جدا"، يقول، "لكن على المشرّع (الكنيست)، أيضا، أن يضبط نفسه... عليه أن يعي أنه لا ينبغي له فعل كل ما يستطيع فعله. عليه أن يعي أنه يعيش في قلب مجتمع مركب ومعقد، مجتمع أسباط كما وصفه رئيس الدولة". وأوضح باراك أيضا: "على المشرِّع أن يأخذ في حساباته، أيضا، الإنسان الفرد والأقلية. وحتى لو كان يمتلك القوة التي تخوله تسجيل نقاط ضد الأقلية، فليس من اللائق أن يفعل ذلك، فكم بالحري إن كان يفعل ذلك بصورة غير تناسبية كما نرى اليوم؟"؛ ٣. التصريحات المتكررة التي يدلي بها قادة سياسيون في مركزها التأكيد على أن "الشعب انتخبنا كي نطبق إيديولوجيتنا". يوضح باراك: "هذا القول صحيح إلى حد معين فقط، لأنه في اللحظة التي يتم فيها انتخاب قيادة ما، فإنها تصبح قيادة جميع أبناء المجتمع، بمن فيهم أولئك الذين لم ينتخبوا تلك القيادة. ومن هنا، لزام على هذه القيادة الأخذ في الاعتبار تشكيلة التوجهات والآراء، ثم العمل بما يوحّد ويقرّب شرائح المجتمع المختلفة، لا بما يحطمها إلى شظايا...".

ويرى باراك أن استخدام القيادة التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) قوتها السياسية بهذه الدرجة من الإفراط (في الإجراءات الحكومية ـ الإدارية وفي التشريعات القانونية)، هو "تعبير عن انعدام الثقة، وعن انعدام الإيمان والثقة بقوتها، وبقوة كلماتها، وبقوة أفكارها وطروحاتها". ويضيف: "لا تمتلك القيادة الحالية ثقة كافية بالنفس لتحاول إقناع المواطنين بما ترى وتعتقد، ولذا فهي تلجأ إلى استخدام

أهارون باراك: استخدام القيادة التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) قوتها السياسية بهذه الدرجة من الإفراط (في الإجراءات الحكومية ـ الإدارية وفي التشريعات القانونية)، هو "تعبير عن انعدام الثقة، وعن انعدام الإيمان والثقة بقوتها، وبقوة كلماتها، وبقوة أفكارها وطروحاتها".

القوة. إنه انعدام الثقة بنفسك وبطريقك. القيادة السياسية في إسرائيل ليست واثقة بقدراتها، ولذا فهي تلجأ إلى القوة، القوة ثم المزيد من القوة". وبالرغم من ذلك فإن باراك يؤكد أن "لا تناقض بين قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وبين الصهيونية"!

وأشار نائب رئيس المحكمة العليا سابقا، القاضي (المتقاعد) إلياكيم روبنشطاين، في سياق مقابلة أجرتها معه صحيفة "يسرائيل هيوم" اليمينية (٢٠١٨/٢/٨)، إلى أن ثمة ظواهر لا يمكن عدم الشعور بالقلق إزاءها! ومن بين هذه الظواهر، أشار إلى "فائض التشريعات"!، إذ "يعرف أعضاء الكنيست والوزراء تماما أن عددا من القوانين الجديدة لا حاجة لها، على الإطلاق"! وقال: "لا حاجة إلى هذا الفائض من التشريعات. طبّقوا القوانين المتوفرة أولا ولا تضيفوا قوانين جديدة"! ونوّه، بشكل خاص، إلى "قانون الإعدام" الذي تسعى كتل اليمين الإسرائيلي إلى تشريعه وتساءل: "من الذي سيطبق هذا القانون؟ ماذا لم نفعل حتى اليوم كي نكون في حاجة إلى مثل هذا القانون؟"!! وعن الهجوم المتواصل على المحكمة الإسرائيلية العليا، من جانب أوساط وأحزاب اليمين، اكتفى روبنشطاين بالقول إنه "لا صراع بين المحكمة العليا والأغلبية البرلمانية"، لكن "ثمة رغبة في إضعاف المحكمة العليا من جانب أوساط سياسية لا تدرك حقيقة أن المحكمة العليا هي رصيد استراتيجي لدولة إسرائيل".[١٩]

كما أشارت وثيقة تلخيصية صادرة عن المؤتمر السنوي الحادي عشر لـ"معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، الذي عقد يومي ٢٩ – ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨، بمشاركة سياسيين، وعسكريين، وإعلاميين، وخبراء، من المجتمع السياسي– الأمني، من إسرائيل والعالم، إلى أنه في "الأعوام الأخيرة استوعبت إسرائيل أن الجبهة الداخلية هي أساس مهم في الأمن القومي للدولة، وأن وحدة المجتمع هي حجر الزاوية في صموده في مواجهة التحديات الخارجية. وخلال نقاش هذا الموضوع (في المؤتمر) برز انطباع أنه في الفترة الأخيرة اختل التوازن بين الطابع اليهودي وبين الطابع الديمقراطي للدولة، وأنه تجري عمليات لإضعاف حراس الديمقراطية، وبينهم محكمة العدل العليا، وسائل الإعلام، والجيش، والشرطة، وأن حدة خطر تداعي اللُحمة التي توحد المجتمع الإسرائيلي آخذة في الازدياد". وقالت الوثيقة "إن مسائل علاقة الدين بالدولة، والعلاقة بالآخر، وحقوق الأقليات، وسلطة القانون، وحرية التعبير، ومعضلات أُخرى هي موضوع خلاف بين جماعات متعددة في المجتمع، إلى حد يمكنه أن يقوض القاسم المشترك الذي تستند إليه الدولة، الذي نشأ منذ قيامها، وكان بمثابة عُرف غير مكتوب بين مواطنيها".[٢٠]

إجمـال

اسـتمرت حكومـة بنيامـين نتنياهو خـلال العـام ٢٠١٧ كله فـي مواجهة الأزمة الداخليـة الـذي تمثـل جانبها المُهـم في خضوع رئيسـها إلى التحقيـق تحت طائلة التحذير في عدة شبهات فساد.

أكد نتنياهو عزمه على مواصلة قيادة الدولة بالرغم من التوصيات التي قدمتها الشرطة.

وتصاعدت هذه الأزمة مع إعلان الشـرطة الإسـرائيلية، يوم ١٣ شـباط ٢٠١٨، أنها توصي بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بتهمة تلقي رشوة في ملفي ١٠٠٠ و٢٠٠٠.

وردّاً على ذلك أكد نتنياهو عزمه على مواصلة قيادة الدولة بالرغم من التوصيات التي قدمتها الشرطة.

كما أكد أقطاب الائتلاف الحكومي، الوزراء موشيه كحلون ونفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان، بالإضافة إلى قادة الحزبين الحريديين شاس ويهدوت هتوراة، أنهم سيبقون في الحكومة وسينتظرون قرار المستشار القانوني أفيحاي مندلبليت بشأن توصيات الشرطة المتعلقة بملفي الفساد ضد نتنياهو.

كما أن الأزمة نفسـها تفاقمت مع إعلان الشـرطة، يوم ١٨ شـباط ٢٠١٨، أنها اعتقلـت مقربين من رئيس الحكومة الإسـرائيلية، بنيامين نتنياهـو، على خلفية ملف فسـاد ثالـث تحقق فيه الشـرطة، والمعروف بـ "ملـف ٤٠٠٠". وتم توقيع اتفاقين مع إثنين من هؤلاء المقربين يتحولان بموجبهما إلى "شـاهدي ملك" ضد نتنياهو. ونقلت وسـائل إعـلام عن مطلعين علـى مجريات التحقيق قولهم إن الشـبهات ضد نتنياهو فـي هـذا الملف أكثر خطورة من تلك المنسـوبة له في ملفـي ١٠٠٠ و٢٠٠٠، واللذين أوصت الشـرطة في كل منهمـا بتوجيه تهم الاحتيال وخيانة الأمانة وتلقي الرشـوة ضـده. وأضاف هـؤلاء أن المحققين يعتقدون أن الأدلة التـي بحيازتهم، بما في ذلك الشـهادات والأدلـة المادية والتسـجيلات الصوتيـة، تربط نتنياهو وزوجته مباشـرة بالشبهات المتداولة.

أكد أقطاب الائتلاف الحكومي، الوزراء موشيه كحلون ونفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان، بالإضافة إلى قادة الحزبين الحريديين شاس ويهدوت هتوراة، أنهم سيبقون في الحكومة.

ومعـروف أن ثمـة ملف تحقيق رابـع يتناول قضية صفقة الغواصـات مع ألمانيا، المعروف بـ"ملف ٣٠٠٠"، حيث يدور شـك بشـأن قيام مقربين مـن نتنياهو وأقربائه بتحريف مناقصات ذات صلة بشـراء غوّاصات "دولفين" وسـفن من طراز "ساعر ٦" من شركة "تيسنكروب" الألمانية، وتلقي رشاوى.

فضـلاً عـن ذلـك، كان من أبرز أحداث العام ٢٠١٧ انتخاب آفي غباي في شـهر تموز رئيساً لحزب العمل، ومسارعته إلى خوض حملة لرسم صورة يمينية له، تسفر عـن جـذب ناخبي اليمين، ولـذا خرج بتشـكيلة تصريحات يمينية، أساسـها التنكر للعرب، وتأييد المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧.

كما اندلع صراع داخل حزب ميرتس اليساري، بعضه على خلفية قيام صحيفة يمينية بنشر نبأ إسقاط الحزب كلمة صهيوني من برنامجه.

وبموازاة الأزمة التي واجهتها حكومة نتنياهو، وتحت وطأتها، انفلت من أي عقال الجهد المحموم والمنهجي الذي يبذله اليمين الإسرائيلي الحاكم منذ نحو عقد من الزمان لتكريس وتعزيز مواقعه وسلطته، في شتى المرافق والمجالات، من خلال تضييق الحيز الديمقراطي. وتأدّى عن ذلك تراكم المزيد من التصريحات والمواقف التي تحذّر من مغبة هذا الجهد ومخاطره، فضلاً عن صدور تقارير دورية بهذا الصدد.

ولا شك في أن توصيات الشرطة بشأن تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، تشير إلى بلوغه وحكومته مرحلة حرجة، من المتوقع أن تترتب عليها أبعاد سياسية مهمة بشأن مستقبل نتنياهو السياسي، ومستقبل حكومته الحالية.

وبعيداً عن التقديرات الرغبية السائدة، ولا سيما في أوساط المعارضة الإسرائيلية وأوساط خصوم نتنياهو واليمين، يمكن القول إن مستقبل نتنياهو السياسي بات موضوعاً على المحك أكثر فأكثر في ضوء ما سيترتب على هذه التوصيات من نتائج. فإذا ما خرج منها من دون لائحة اتهام فإن ذلك قد يدشّن عهدا جديدا من حياته السياسية يكون فيه ليس رئيس الحكومة فقط إنما الزعيم الوحيد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، لأن ذلك سوف يؤكد لقواعده الاجتماعية بأنه مُلاحق سياسيا أكثر من أي رئيس حكومة وقائد سياسي آخر في تاريخ إسرائيل، وذلك بسبب مواقفه السياسية، كما صرح بنفسه مرارا وتكرارا، مما سوف يزيد شعبيته أمام قواعده الاجتماعية- الانتخابية الشعبية واليمينية، وسيبقى قائد اليمين للأعوام المقبلة ورئيس الحكومة لأعوام كثيرة كما وعد.

وبموازاة الأزمة التي واجهتها حكومة نتنياهو، وتحت وطأتها، انفلت من أي عقال الجهد المحموم والمنهجي الذي يبذله اليمين الإسرائيلي الحاكم منذ نحو عقد من الزمان لتكريس وتعزيز مواقعه وسلطته، في شتى المرافق والمجالات.

أما في حالة تقديم لائحة اتهام فإن ذلك سوف يشكل نهاية لحياته السياسية ويفتح المجال أمام حراك ربما يكون كبيرا في المشهد السياسي الإسرائيلي، وليس بالضرورة أن تكون حدوده المشهد الحزبي الحالي.

وقد يؤدي سقوط نتنياهو إلى ظهور لاعبين جدد في المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل، من خلال تشكيل حزب جديد أو ربما أحزاب جديدة، مثلاً برئاسة وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه يعلون، أو رئيس هيئة الأركان العامة السابق غابي أشكنازي، وهما من الشخصيات التي تستطيع جذب قطاعات انتخابية من قواعد حزب الليكود.

وما يبدو واضحا حاليا أن اليمين لا يرغب في سقوط نتنياهو في هذه المرحلة، لأن ذلك يعني بعثرة الخارطة السياسية والحزبية، مما يسمح بدخول لاعبين جدد

ينتظـرون سـقوط نتنياهو وقد يشـكلون بديلا للحكومة الحالية التـي تعتبر الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل، خاصة وأن الحكومة تقف على مفترق طرق يصفه اليمين بأنه تاريخي بسبب دخول الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، والـذي يعتبـره اليمين فرصـة لتحقيق مشـروعه الاسـتيطاني في أراضـي الضفة الغربية وإنهاء خيار حل الدولتين، وضم مناطق "ج" في الضفة الغربية إلى السـيادة الإسـرائيلية. ويخشى اليمين من أن سقوط نتنياهو والحكومة الحالية قد يضيّع عليه فرصة استغلال هذا الظرف.

الهوامش

١ يود الكاتب التنويه بأن الوقائع الواردة تحت البند ١ وصولاً إلى إشارة هذا الهامش، مستقاة من تقارير نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية متعددة في ١٤ و١٥ و١٦ شباط ٢٠١٨.

٢ كينـغ، عوفـر وغـاي لوريا، ٢٠١٧. رئيس الحكومة تحـت إجراء جنائي، المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية. ٦, ٨, ٢٠١٧ ، على الرابط: https://www.idi.org.il/articles/17566 (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

٣ هآرتس، ٢٠١٨/٢/٩

٤ نقلاً عن تقارير ظهرت في وسائل إعلام إسرائيلية متعددة خلال الفترة بين ٣-٢٠١٨/٣/٥

٥ إيلينـا كوريـال، ٢٠١٧. "رئيـس حـزب العمـل غبـاي: لـن نجلس مـع القائمة المشـتركة في نفـس الحكومة"، **موقـع ynet**، ٢٠١٧/١٠/١٤ على الرابط: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5028128,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٦)

٦ ياكـي، أدماكيـر، ٢٠١٧. " غبـاي ضـد إخـلاء المسـتوطنات، ليفني: هذا ليـس موقف المعسـكر الصهيوني"، **موقـع walla**، ٢٠١٧/١٠/١٦ على الرابط: https://news.walla.co.il/item/3104153 (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

٧ يسـرائيل هيـوم، ٢٠١٧، " غبـاي يتجـه مـرة أخرى نحـو اليمين: يؤيد اقتـراح الحكومة بطرد المتسـللين، **يسـرائيل هيوم**"، ٢٠١٧/١١/٢٠، على الرابط: http://www.israelhayom.co.il/article/516681 (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

٨ بـن زخـري، ألموغ، ٢٠١٧."رئيس حزب العمل آفي غباي: اليسـار نسـي أن يكون يهوديا"، **هآرتـس**، ٢٠١٧/١١/١٣، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.4593348 (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

٩ آفـي غبـاي، "مركـز الليكـود قرر ضم ملايين الفلسـطينيين، مؤتمر حـزب العمل سـيقرر الانفصال ودولة مـع أغلبية يهودية واضحة"، **صفحة آفي غباي على الفيسبوك**، ٢٠١٨/١/٢٦، على الرابط: https://www.facebook.com/avi.gabbay/photos /a.1628186687400075.1073741828.162815900073617 7/2030" type=3&theater /?619593823447" (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

١٠ ليبوفيتش- دار، سارة، ٢٠١٧. " يساريون بلا كرامة"، **مجلة ليبرال**، ٩ كانون الأول ٢٠١٧، على الرابط: https://theliberal.co.il/שמאלנים-חסרי-כבוד-שרה-ליבוביץ-דר-על-ה/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

١١ ا ليبوفيتش- دار، سارة، ٢٠١٧، م.س.

١٢ ليبوفيتش- دار، سارة، ٢٠١٧، م.س.

١٣ فريدمان، يشـاي، ٢٠١٧. "رسـمياً، ميرتس لم يعد حزباً صهيونياً"، **مكور ريشـون**، ٢٠١٧/١٠/٢٧. أنظر الرابط: https:// www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART2/900/022.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

١٤ سارة ليبوفيتش- دار، م.س.

١٥ ديـكل، أودي، عينـاف، عومـر ، ٢٠١٧. "مفهوم أمن قومي مُعدّل لإسـرائيل"، **مذكرة خاصة**، معهـد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، شباط ٢٠١٧. أنظر الرابط: http://www.inss.org.il/he/publication/%D7%AA%D7%A4%D7%99%D7%A1%D7%AA-%D7%91%D7%99%D7%98%D7%97%D7%95%D7%9F-%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%9E%D7%99-%D7%9E%D7%A2%D7%95%D7%93%D7%9B%D7%A0%D7%AA-%D7%9C%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

١٦ غودمان، هيرش، ٢٠١٨. **مخاطر الانسـحاب الإسـرائيلي أحادي الجانب من الضفة الغربية والقدس الشـرقية**، المركز المقدسـي لشـؤون الجمهـور والدولـة، ٢٠١٨/٣/٨. علـى الرابـط: http://jcpa.org.il/article/%D7%94%D7%A1%D7%9B%D7%A0%D7%95%D7%AA-%D7%A9%D7%91%D7%A0%D7%A1%D7%99%D7%92%D7%94-%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%90%D7%9C%D7%99%D7%AA-%D7%97%D7%93-%D7%A6%D7%93%D7%93%D7%99%D7%AA-%D7%9E%D7%94%D7%92%D7%93%D7%94/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

١٧ طال، رامي، جلطمان، باري، ٢٠١٧. **وضع الشعب اليهودي: تقييم سنوي ٢٠١٧**، معهد سياسة الشعب اليهودي على الرابط التالي: http://jppi.org.il/new/wp-content/uploads/2017/JPPIAA2017HEB.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/٢)

١٨ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠١٧ ، **حقوق المواطن في إسرائيل: واقع الحال في ٢٠١٧**، موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، على الرابط التالي: https://www.acri.org.il/campaigns/report2017/ (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

١٩ المركز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية "مدار"، ٢٠١٨. "القيادة الإسـرائيلية الحالية تسـتخدم "قوة مفرطة" لأنها لا تثق بنفسها وطريقها"، **المشهد الإسرائيلي**، ٢٠١٨/٢/١٣، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، على الرابط: http://bit.ly/2Fnu4Cr (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٦)

٢٠ ديكل، أودي، ٢٠١٨. "إسرائيل في السبعين: ميزات استراتيجية لكن هوامش أمنية ضيقة"، **مباط عال**، العدد ١٠١٩، ٢٠١٨/٢/٦، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب. أنظر الرابط: http://bit.ly/2oOHPzT (آخر مشاهدة: ٢٠١٨/٢/١٩)